الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد زبانة غليزان

كليّة الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

حامل بيداغوجي في مقياس:

عِـلْمُ أُصُـــولِ النَّحْـــوِ

موجّه لطلبة السنة الثانيّة ليسانس(شعبة الدّراسات اللّغويّة)

السداسي الثالث

من إعداد:

د. بورزامة عواد

أستاذ محاضر-ب-

السنة الجامعيّة:

1446-1447هـ/ 2025-2026م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال أبو عمرو بن العلاء:

"مَا اِنْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتْهُ العَرَبُ إِلَّا أَقَلَّهُ، وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافِرًا لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيرٌ".

مقدّمـــــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيّدنا ونبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد:

يشمل هذا الحامل البيداغوجي محاضرات وتطبيقات مختلفة في مقياس أصول النحو، موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس شعبة الدراسات اللغوية، وقد تمّ تنظيمه وفق منهجية علميّة دقيقة تراعي تسلسل المفردات المقررة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث استهلّ كلّ موضوع من مواضيع أصول النحو بعرض معناه اللغوي والاصطلاحي، ثم أتناوله بالشرح والتحليل، مدعما ذلك بالأمثلة والشواهد، مع الحرص على تبسيط المادة وتيسير فهمها للطلاب .

وقد تتبعت مفردات مقياس علم أصول النحو التي تضم أربع عشرة محاضرة، وهي موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس شعبة الدراسات اللغوية؛ والتي تهدف إلى:

- التحكم في مادة المقياس مشافهة وتحريرا.
- الإحاطة من المعارف العلمية المتعلقة بالمقياس.
- الوصول بالطالب إلى القدرة على استثمار معارفه في هذا المجال.

لقد جاء هذا الحامل البيداغوجي متسقا مع موضوعات مادة أصول النحو، لذا كان لزاما علينا الوقوف على مجمل مباحث وأبواب هذا العلم، الشبيه بعلم أصول الفقه، في الكثير من دقائقه ومسائله.

وقد استعنت في كتابة هذه المطبوعة على جملة من المصادر التراثيّة التي لها صلة بعلم أصول النحو؛ وهي: كتاب الخصائص لابن جنّي، وكتاب لمع الأدلة لابن الأنباري، وكتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، وغيرها من الكتب.

كما اعتمدت كذلك على مجموعة من المراجع؛ أهمّها: أصول النحو العربي على ضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد، وكتاب محاضرات في علم أصول النحو لـ: التواتي بن التواتي، وكتاب: أصول التفكير النحوي لعليّ أبو المكارم، وغيرها من الكتب.

وختاما، نقدّم هذا الجهد المتواضع، إلى طلبة السنة الثانية شعبة دراسات لغوية، راجين من الله العزيز القدير، أن يحقق المبتغى والهدف المرجو من هذ المحاضرات، وذلك من خلال تقديم مادة علمية رصينة، تفيد طلبتنا الأعزّاء، والله نسأل التوفيق والسداد.

د. بُـوزَامَة عَــوَّاد

وحدة التعليم: الاستكشافية

مقياس: أصول النحو

الرصيد:01

المعامل:01

أهداف التعليم:

- ✓التحكم في مادة المقياس مشافهة وتحريرا.
- ✓التمكّن من المعارف العلمية المتعلقة بالمقياس.
- ✓الوصول بالطالب إلى القدرة على استثمار معارفه في هذا المجال.

المعارف المسبقة المطلوبة:

أن يكون الطالب قادرا على استيعاب المادة المقدمة، وكذا التحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحصول على المعارف.

محتوى المادة:

السداس الثالث: وحدة التعليم الاستكشافية	مادة: أصول النحو	المعامل: 01	الرصيد:01

رقم	مفردات الأعمال الموجهة
01	مدخل: النحو وأصول النحو، المصطلح والمفهوم
02	أصول النحو: النشأة والمرجعيات

03	أصول النحو: التأليف ورواده: ابن جني، ابن الأنباري، والسيوطي
04	السماع : مفهومه وشروطه
05	السماع ومصادره1: القرآن والقراءات القرآنية
06	السماع ومصادره2: الحديث الشريف
07	السماع ومصادره3: كلام العرب(الشعر والنثر)
08	القياس النحوي وأركانه1: المقيس عليه والمقيس
09	القياس النحوي واركانه2: العلة/الحكم
10	الإجماع وأنواعه: إجماع الفقهاء، إجماع النحاة، إجماع الأصوليين
11	استصحاب الحال ومواقف العلماء القدامى والمحدثين منه
12	الأصل والفرع: أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل، الردّ إلى الأصل...
13	الاجتهاد ومواقف العلماء
14	نظرية العامل

المحاضرة رقم01:

النحو وأصول النحو: المصطلح والمفهوم

تمهيد:

إنّ الأمر الذي لا يعزب عنه أحد، أنّ أصول النحو مستمدّ من أصول الفقه في منهجيته وفي مصطلحاته ومقيس عليه، ومتأثر به إلى حدّ بعيد، ويُعَدّ ابن جنّي أوّل من فكر فيه كعلم مستقل بذاته، ومن ثمّة لا نستغرب تناثر قواعده في كتابه الماتع الخصائص[1]. إنّ النحاة الأوائل ابتداء من سيبويه إلى السيوطي، قدّموا جهودا معتبرة في تأسيس هذا العلم وبناء صرحه،" مستخلصة من استقراء المسائل والجزئيات والآراء التي كانت لعلماء النحو الذين سبقوهم وعاصروهم، وكانت تلك الأصول التي درسوها نتيجة ذلك الاستقراء بقدر ما أدّى إليه اجتهادهم وفهمهم"[2].

وتجدر الإشارة ههنا، إلى أنّ مسألة التأليف في هذا العلم وإفراده بعلم مستقل، لم يحدث إلا متأخرا؛ ويعزو العلماء ذلك إلى أنّ من طبيعة البحث وسننه أن البحث في الفروع يتقدم على الأصول، حدث هذا مع أصول الفقه، إذ نلفي ظهور الرسالة للشافعي كأوّل بحث في أصول الفقه[3].

وتذكر الأخبار أنّ أوّل إرهاصات تأسيس هذا العلم على نسق أصول الفقه، كانت من لدن اللغويّ ابن جنّي؛ يقول ابن جنّي في هذا الصدد:" وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام وأصول الفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر[4]

---

[1]- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، ط2، سنة 2012، ص:10.

[2]- مُحَمَّد عيد، أصول النحو العربي على ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1973، ص: أ.

[3]- التواتي بن التواتي، المرجع السابق، ص :10.

[4]- هو أبو بكر بن السراج صاحب كتاب الأصول في النحو.

فلم يلم فيه بما نحن عليه، إلاّ حرفا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه. على أن أبا الحسن[1] قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيّبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أننا نُبْنَا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواما نزُرَت معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعلله"[2].

- **تعريف علم أصول النحو:**

لغـة:

الأصول جمع أصل؛ جاء في لسان العرب: " والأصل في اللغة هو أسفل كلّ شيء، وجمعه أصول، وهو الأساس الذي يُبنى عليه غيره، ورجل أصيل: له أصل، وثابت الرأي عاقل ورأي أصيل: له أصل"[3].

مما تقدم، نستخلص أنّ الأصل في اللّـغة يعني الأساس الذي يبنى عليه الشيء.

اصطلاحا:

نورد ههنا، جملة من التعاريف الاصطلاحية التي تناولت حدّ النحو حدّا جامعا مانعا؛ وهي:

[1] - هو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تلميذ سيبويه، وهو الذي أخرج كتابه إلى الوجود عن طريق تلميذيه، أبي عمرو الجرمي وأبي عثمان المازني.

[2] - ابن جني(أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دت،ج:1، ص:2.

[3] - ابن منظور، لسان العرب، د تح، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د.س، ج:11، ص:16، مادة(أ ص ل).

- **تعريف السيوطي(ت911هـ):** "هو علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ"[1].

- **شرح التعريف[2]:**

مما جاء في الاقتراح للسيوطي في شرح التعريف:

"**علم**": أي صناعة.

"**أدلّة النحو**": أدلّة النحو الغالبة أربعة.

قال ابن جنّي في الخصائص: أدلّة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس.

وقال ابن الأنباري في " لُمَعِ الأدلّة": أدلّة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر القياس.

وكلّ من الإجماع والقياس لا بدّ له من مُستندٍ من السّماع.

"**الإجماليّة**": احتراز من البحث عن التفصيليّة، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ[3]، ونحو ذلك؛ فهذه وظيفة علم النحو لا أصوله؛ يفهم من هذا الكلام أنّ وظيفة علم أصول النحو الاشتغال على الأدلّة الإجمالية، أمّا علم النحو فيشتغل على الأدلّة التفصيلية، ومن الأمثلة على ذلك أيضا، جواز مجيء الحال من المبتدأ، وجواز مجيء التمييز مؤكدا، وغير ذلك.

---

[1]- السيوطي(جلال الدين)، ، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، سنة2006، ص: 21.

[2]- المصدر نفسه، ص: 21-23.

[3]- نحو قوله تعالى:(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) النساء:[01]، بعطف الأرحام على الضمير(به) من غير إعادة حرف الجرّ، والقياس: وبالأَرْحَامِ.

"**من حيث هي أدلّته**": بيان لجهة البحث عنه، أي: البحث عن القرآن بأنّه حجّة في النحو؛ لأنّه أفصح الكلام سواء كان متواترا أم آحادا، وعن السنة بشرطها، وعن كلام من يوثق بعربيّته كذلك، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز، وعن إجماع أهال البلدين، أي: كلاّ مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره.

يشير السيوطي إلى أدلّة النحو الغالبة المتعيّن البحث فيها؛ وهي: كلام الله جلّ وعلا باعتباره أعلى مراتب القول، سواء أكان القراءة متواترة أو شاذّة، ذلك أنّ القرآن حجة في العربية، وكلام النبي صلى الله عليه وسلّم ولكن بشروطه كما أقرّ بذلك النحاة الأوائل، والدليل الآخر هو كلام العرب (شعرا، ونثرا، وآثارا)؛ مَنْ يُـوثق بفصاحتهم، والإجماع، ويراد به إجماع أهل المصرين(البلدين)؛ وهما البصرة والكوفة، باعتبارهما المدرستين اللتين أسستا صرح النحو ووضعتا قواعده وأركانه، والقياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز.

" **وكيفية الاستدلال بها**"، أي: عند تعارض الأدلّة؛ كتقديم السّماع على القياس، واللغة الحجازيّة على التميميّة إلاّ لمانع، إلى غير ذلك، فكيفية الاستدلال بأصول النحو ليس بالأمر الهيّن، من لا يستطيع أن يُجيد هذا العلم، لا يستطيع أن يستدلّ به، بمعنى آخر: لو جئنا بهذه الأدلّة، السماع، القياس، الإجماع، استصحاب الحال، كيف يستدلّ بها الأصوليّ؟.

وللتوضيح أكثر، إذا تعارض السماع والقياس، من هو الأولى السماع أم القياس؟ في هذه الحالة نأخذ بالقاعدة التي تقول: " إذا تعارض السماع والقياس، نأخذ بالسماع ونبطل القياس"؛ والسبب أنّ السماع هو الأصل الأول في أصول النحو؛ ولنضرب مثالا على ذلك: الفعل حَاذَ قياسا على: قال، جاء، راح، عاد، نصوغ هذا الفعل على وزن استفعل، نقول: اِسْتَحَاذَ قياسا على: استقال، استجاء، استراح، استعاد. فالقياس كما ذكرنا استحاذ، يأتي السماع ويقول: اِسْتَحْوَذَ، إبدال الألف واو، ما لدّليل على ذلك؟ دليل من السماع؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿ اِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمْ الشَّيْطَانُ فَـأَنْـسَاهُـمْ ذِكْـرَ اللهِ أُولَـئِـكَ حِزبُ الشَّيْطَـانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُـمُ

الخَـاسِرُونَ﴾[1]، ومن المعلوم أنّ القرآن حجّة في العربيّة، إذن السماع استحوذ، والقياس استحاذ، هنا نأخذ السماع ونطرح القياس.

" **وحال المستدلّ بها**": أي: المستنبط للمسائل من الأدلّة المذكورة، أي: وما يتبع ذلك من صفة المقلّد والسّائل.

– **تعريف ابن الأنباري(577هـ):** يعرف ابن الأنباري أصول النحو بأنه " أدلّـة النـحو التي تفرعت منها فروعه، وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلـّة الفـقـه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله"[2]، من خلال هذا التعريف نلاحظ أنّ ثمّة ارتباط وثيق بين أصول النحو وأصول الفقه، بل إنّ أصول النّـحو نشـأ قياسا على أصول الفـقه، كما أنّ الأدلّة متشابهة في كلا العلمين، والاختلاف بين العلمين يكمن في اعتقادنا، في أنّ علم أصول النحو يهتم بالمسائل اللغوية والنحوية، وعلم أصول الفقه يهتم بالمسائل الشرعية الدينية.

فائدته:

لقد ساق ابن الأنباري جملة من فوائد فقه أصول النحو، حيث ذكر ما نصّه : " وفائدتـه: التعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يَفَاعِ[3] الاطّلاع على الدّليل، فإنّ المُخْلِدَ إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض الشكّ والارتياب"[4].

تعريف النّحو:

يعتبر علم النحو من علوم الوسائل أو علوم الآلة-كما يسميه البعض- "فقد نشأ هذا العلم في أحضان الدارسات الإسلامية فعدّ جزءا منها، لدرجة أن الأصوليين اشترطوه ضمن ما اشترطوا في

[1]- سورة المجادلة، الآية :19.

[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، د ط، مطبعة الجامعة السورية، د ت، ص:80.

[3]- اليفاع : المكان المرتفع من الأرض، مادّة(يَفَعَ).

[4]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص:80.

الفقيه المجتهد، كما اشترطه علماء القراءات بكيفية من الكيفيات عندما جعلوا من شروط القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لوجه من أوجه العربية"[1].

للنحو تعريفات شتّى تترا؛ نذكر منها:

- **تعريف ابن جنّي:**" انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنيّة والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة وغير ذلك؛ لِيَلْحَقَ من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، وأصله مصدر (نَحَوْتُ) بمعنى: قصدت، ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل(فقهت) بمعنى: فهمت ثمّ خصّ به علم الشريعة"[2].

- **وعرّفه صاحب المستوفى[3]:** " النحو: صناعة علميّة ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتآلف بحسب استعمالهم؛ لِتُعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصّل بإحداها إلى الأخرى"[4].

- **تعريف ابن عصفور(ت 669هـ)** :" النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يتألف منها وتبيين أحكامها"[5].

- **تعريف ابن السرّاج(ت 316هـ):** "النحو علم استخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب"[6].

---

[1] - مُحَمَّد الحباس، آثار أصولية في خصائص ابن جني، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، سنة2006، العدد :16، ص:201.

[2] - ابن جنّي، الخصائص: ج:1، ص:34.

[3] - هو أبو سعيد علي بن مسعود بن مُحَمَّد بن الحكيم القاضي الفرغاني.

[4] - السيوطي، الاقتراح، ص:30.

[5] - ابن عصفور، المقرب، تح : الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد،سنة1971، ج:1، ص:45.

[6] -السيوطي، الاقتراح، ص: 24.

إنّ أدنى تأمل لهذه التعاريف الاصطلاحيّة، يوحي إلى أنّ النحو العربيّ هو قانون اللغة العربية الأول، فهو مقيم الألسن، وهو صناعة علمية، استنبطه المتقدّمون من تتبع كلام العرب، والغاية منه إنما الأمن من اللحن في الكلام؛ لأنّه- أي اللحن- قبيح في كبراء الناس، كما أنّ الإعراب جمال لهم.

الفائدة منه[1]:

- قال عمر بن الخطاب: " تعلموا العربية فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة".
- وقال مالك بن أنس:" الإعراب حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليّها".
- وقال أبو سعيد البصري:

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ وَالمرْءُ تُكْرِمْهُ إذَا لَـمْ يَلْحَـنِ

وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ العُـلُومِ أَجَلَّهَا فَأَجَلُّهَا عِنْدِي مُقِيمُ الأَلْسُنِ

مما تقدّم، نخلص إلى النحو العربي يصلح اللسان ويقوّمه، ويعصمه من الوقوع في اللحن، والخطأ في التعبير، فهو حليّ اللسان ومقوّمه.

[1]- النواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص:16.

المحاضرة رقم02:

أصول النحو: النشأة والمرجعيّات

تمهيد:

إنّ الحديث عن مسألة نشأة علم أصول النحو، يقودنا إلى الحديث عن مسألة أخرى، هي من الأهمية بمكان، وهي نشأة علم النحو، والذي يجمع فيه أهل اللغة أنّه كان في منتصف القرن الأول للهجرة مع أبي الأسود الدّؤلي(ت69هـ)، كما أنّ التأليف في هذا العلم، بدأ مع سيبويه(ت 180هـ) في أواخر القرن الثاني للهجرة، في مصنف عدَّه أهل اللغة قرآن النحو، والذي سُمّي " الكتاب"، أمّا التنظير لعلم أصول النحو، فقد تأخر حتى نهاية القرن الرابع للهجرة مع ابن جنّي(392هـ) في كتابه الخصائص. وتجدر الإشارة ههنا، إلى أنّ ظهور مصطلح" الأصول" عند النحاة، كان مع ابن السرّاج(ت 316هـ)، حيث استخدمه عنوانا لكتابه(الأصول في النحو)، ويرى البعض أنّ الأصول هنا، لم يقصد بها أصول النحو، وإنما أريد بها علم أصول الكلام.

-نشأة علم أصول النحو ودعوى ابتكاره:

وممّا يجدر التنبيه له في هذا السياق، أنه ثمّة لغط في مسألة ابتكار أصول النحو، فهناك من نسب ابتكار علم أصول النحو إلى هؤلاء العلماء الأربعة؛ وهم:

- **ابن السرّاج(316هـ):**

ذهب فريق إلى أنّ **ابن السرّاج،** له سبق السهم في التأسيس لهذا العلم، وحجتهم في ذلك ما ذكره بعض المؤلفين في كتبهم في أسبقية التأليف في هذا الفن؛ ومنها:

- جاء في مقدمة كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني؛ ما نصّه: " وتوّجت حركة التأليف في النحو(في القرن الرابع الهجري)، باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السراج في كتابيه أصول النحو الكبير والصغير وتمّ ذلك على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي"[1].

- وجاء في كتاب أصول التفكير النحوي: " أنّ ابن السراج هو أوّل من يشار إلى أنّه قصد علم أصول النحو بالدرس في كتابيه أصول النحو الكبير والصغير"[2].

والشواهد في هذا الباب حول أحقية ابن السراج بالسبق في هذا العلم متعددة لا يمكن حصرها، واكتفينا بما عرضنا له، لكن ثمة من ينكر هذه الأسبقية وهذه الطليعة والأحقية، ودليلهم في ذلك ما رواه شيخنا ابن الأنباري في ترجمة ابن السراج ؛ يقول : " وله- يقصد ابن السراج- مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول فإنه جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[3]؛ يقول التواتي بن التواتي معلقا على هذا النص: " إنّ ما أورده ابن الأنباري دلّ على أنّ الكتاب لا يعدو أن يكون أكثر من كتاب في النحو مثل سائر الكتب، جمع فيه مسائل سيبويه النحوية، وجهده لا يتعدى أنّه رتّبها فأحسن الترتيب ونسّقها فأحسن التنسيق، أمّا قول" جمع فيه أصول العربية " لم يقصد الأصول كما نعرف اليوم، وإنما يعني بذلك قواعد النحو"[4].

نخلص مما تقدم ذكره في هذه المسألة، أنّ كتاب "الأصول في النحو"، ليس كتابا في أصول النحو، وإنما كتاب في قواعد النحو ليس إلاّ، وهو كتاب جمع فيه مسائلا من أبواب سيبويه، " وكل ما له من فضل هو أن تفنن في ترتيب وتبويب محتفظا بالمعنى"[5].

---

[1]- مقدمة سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ط:1، سنة 1985، ج: 1، ص:6.

[2]- عليّ أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا، د ط، سنة1973، ص: 4.

[3]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، مصر، د ط، د ت، ص:250.

[4]- التواتي بن التواتي، ص:33.

[5]- نفسه، ص :34.

– أبو علي الفارسيّ(ت 377هـ):

نورد ههنا، نصّا لشوقي ضيف الذي ادّعى فيه أسبقية أبي علي الفارسي في ابتكار هذا الفن؛ يقول: "وقد استضاء به- يقصد ابن جني- في كثير من الأصول التي حرّرها في كتابه الخصائص"[1]، وقد أيّـده في هذا الطرح علي أبو المكارم.

إنّ أدنى تأمّل لهذا الكلام، يوحي إلى أنّ ابن جني استعان بأبي علي الفارسي في كثير من الأصول التي وردت في كتاب الخصائص. " وإنّ المتتبع لآثار أبي علي الفارسي يجدها خاليّة من الدراسات الأصولية بمعناها الحقيقي؛ إلاّ ما كان من بعض التعليلات والقياس الذي اشتهر به"[2].

– ابن جنيّ(392هـ):

لقد جاء كتاب الخصائص لابن جنّي زاخرا بالقواعد الأصوليّة، فابن جنّي هو أوّل من نسب إليه تنبهه إلى حاجة علم النحو إلى كتاب في الأصول قياسا على أصول الفقه. وفي اعتقادنا أنّ أوّل عمل رصين للتأليف في علم أصول النحو كانت مع ابن جنّي؛ يقول في مقدّمة كتابه: " وذلك أنّا لم نرَ أحدا من علماء البلدين تعرّض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه..."[3]، وننبه ههنا، إلى أنّ ابن جنّي قد لمّح صراحة في هذه المسألة، إلى جهود علمين سبقاه في الإحاطة والتأليف في هذا الباب، وهي جهود ابن السراج(316هـ) وأبي الحسن الأخفش الأوسط(ت 215هـ)، قال بخصوص ابن السراج: " فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفا، أو حرفين في أوّله، وقد تعلّق به، وسنقول في معناه"[4]، وأمّا العَلَم الثاني الذي أشار إليه ابن جنّي ، فهو أبو الحسن الأخفش الأوسط البصري تلميذ سيبويه، حيث نسب إليه نزرا يسيرا من هذا الفن، يقول في هذا الصدد: " على أنّ أبا الحسن الأخفش قد كان صنّف في شيء من

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة،ط:7، د ت، ص : 257.

[2]- التواتي بن التواتي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص :35.

[3]- ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص:2.

[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المقاييس كتيّبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا، علمت بأنّا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التّعب، وكافأناه على لطيف ما أولاه إلينا من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا"[1]، يفهم من هذا القول، أن ابن جنّي قد أقرّ بتصنيف الأخفش الأوسط الذي وضع كتيّبا في المقاييس، استعان به في تأليف مصنفه " الخصائص"، وعلى الرغم من هذا الاعتراف، فإنه لا يمكننا الجزم بأن الأخفش هو السبّاق إلى ابتكار هذا العلم أصول ، ذلك أنّ هذا الكتاب الذي ذكره ابن جني مفقود.

– ابن الأنباري(ت557هـ):

يرى ابن الأنباري أنه صاحب هذا الابتكار؛ يقول في مقدمة كتابه لمع الأدلة:" أنّ جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب " الإنصاف" و كتاب " الإغراب في جدل الإعراب" أن أعزّز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو"[2] ، ويردف قائلا:" وقد ألّـفته ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة"، ويضيف قائلا في معرض حديثه عن أسبقيته في ابتكار هذا الفن:" وألحقنا بالعلوم الثمانية(اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر واخبار العرب وأنسابهم)، علمين وضعناهما هما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو"[3] ، وهذا تلميح صريح من ابن الأنباري على أنه هو صاحب ابتكار هذا العلم.

وخلاصة القول، فإنّ مسألة الصدارة في ابتكار علم أصول النحو، يبدو أنها متشعبة مستعصية شائكة، بحيث لا يمكن الجزم بأسبقية عالم على آخر مما ذكرنا سابقا، وذلك لتضارب الأخبار والروايات واختلافها، والظاهر – والله أعلم- أنّ كلاّ مما ذكرنا آنفا (ابن السراج، ابن الأنباري، أبي علي الفارسي، ابن جني) لهم جهود معتبرة في التأسيس لهذا العلم ووضعه، يؤيّد هذا الكلام تلك النصوص التي سقناها، ومهما يكن من أمر، فإننا نقرّ بجهود هؤلاء العلماء في وضع لبنات

[1]- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص:23.

[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها، ص:61.

هذا العلم، سواء كانت هذه اللبنة مباحث منثورة في كتب اللغة والنحو، أو جهود، أو إفراد في مصنفات منفردة.

المحاضرة رقم03:

التأليف وروّاده: ابن جني، ابن الأنباري، والسيوطي

تمهيد:

مما لاشكّ فيه، أنّ الحديث عن مسألة التأليف في علم أصول النحو وروّاده، قد بدأت إرهاصاتها الأولى مع ابن جنّي في كتابه الخصائص؛ يقول في هذا الصدد:" وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرّض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[1].

وذكر ابن الأنباري في مقدمة كتابه" لمع الأدلة": " أنّ جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف"، وكتاب" الإغراب في جدل الإعراب" أن أعزّز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشمل على علم أصول النحو... وقد ألفته ليكون أوّل ما صنف في هذه الصناعة...وألحقنا بالعلوم الثمانية(اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم"، علمين وضعناهما، وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو"[2].

وذهب السيوطي في مقدمة كتاب الاقتراح إلى أنّ كتابه هذا هو: " كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم يسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرّقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صُنْعٌ مُخْتَرَعٌ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدعٌ، لأبرز في كلّ ما تبتهج به أنفس الراغبين"[3].

[1]- ابن جني، الخصائص ، ج:1، ص: 2.
[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص:23.
[3]- السيوطي، الاقتراح، ص:31.

إنّ أدنى تأمّل لأقوال العلماء في هذا الشأن، يوحي إلى أنّ كلّ عالم يدّعي أوليته وأسبقيته في هذا العلم، والصحيح- والله أعلم- أنّ كلّا منهم شارك في بناء صرح هذا العلم، ووضع لبناته، وأنّ حصر وضع هذا العلم في عالم بعينه دون غيره، هو انتقاص لجهود البقيّة؛ وفيما يأتي ثبت لتآليف هؤلاء الأعلام، وقراءة مصنفاتهم قراءة علمية، منقبين عن مباحث هذا العلن وأصوله المنثورة في هذه الكتب.

– ابن جنّي وكتابه الخصائص:

يعدّ كتاب الخصائص لابن جنّي- في اعتقادنا- أوّل محاولة جادّة للتأصيل لعلم أصول النحو، وإنّ المتصفّح لكتابه يلمس منذ الوهلة الأولى تلك المباحث الرصينة التي تترجم بحق كثيرا من القواعد العامة الأصولية لهذا العلم. يقول التواتي بن التواتي: "إنّ كتاب الخصائص يتضمّن الخواطر الأولى التي كانت تراود ابن جني في ابتداع هذا العلم كما يحتوي على قدر كبير من مسائله وقضاياه"[1]، يفهم من هذا الكلام انّ ابن جنّي كان سبّاقا في وضع لبنات ها العلم.

لقد اشار ابن جني في كتابه الخصائص إلى فضل وجهود علمين لهما قصب السهم في أولية هذا العلم؛ وهما أبو بكر ابن السراج(ت 316هـ)، وأبو الحسن الأخفش الأوسط(ت 215هـ)، يقول في هذا الصدد متحدّثا عن ابن السراج:" فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفا، أو حرفين في أوله، وقد تُعُلّق عليه به، وسنقول في معناه"[2]، مع إقراره بعدم أسبقيته في هذا العلم، وما ورد في كتاب الأصول لابن السراج، لا يعدو أن يكون شرحا لبعض المصطلحات والمسائل الأصولية المتناثرة، وذكر أن تعلّق هذا العلم بابن السراج كان من باب الخطأ ليس إلاّ، حيث إنّ القارئ لعنوان هذا الكتاب يوهم صاحبه أنه كتاب في أصول النحو، والصحيح أنه كتاب في النحو، والدليل على هذا الكلام يظهر من عنوان الكتاب، إذ وسمه بـــ: "الأصول في النحو" وليس أصول النحو.

[1]- التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص:38.

[2]- ابن جني، ج1، ص:2.

والعلَم الثاني الذي ذكره ابن جني، هو أبو الحسن الأخفش الأوسط البصري(ت 215هـ)، تلميذ سيبويه، حيث نسب إليه شيئا قليلا من هذا العلم؛ يقول ما نصّه: " على أن أبا الحسن الأخفش قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيّبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا، علمت بأنّنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التّعب، وكفأناه على لطيف ما أولاه إلينا من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا"[1]، وفي هذا الكلام إقرار من ابن جني بجهود أبي الحسن الأخفش في مساهمته اليسيرة في بناء صرح هذا العلم.

لقد تفطن عالمنا ابن جني، إلى حاجة علم النحو إلى علم أصول النحو، كما هو الشأن بالنسبة إلى أصول الفقه؛ يقول في هذا الصدد: " وذلك أنّا لم نرَ أحدا من علماء البلدين – يقصد البصرة والكوفة- تعرّض لعلم أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه[2].

وتجدر الإشارة ههنا، إلى أنّ كتاب الخصائص، هو أول كتاب عالج أبواب ومباحث أصول النحو، ومن ثمة فابن جني هو صاحب عذرة هذا العلم، ومن مباحث أصول النحو التي تضمنها هذا الكتاب، نذكر البعض منها نظرا لكثرتها؛ وهي:

- باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع[3] .
- باب في تعارض السماع والقياس[4].
- باب في الاستحسان[5] .
- باب في تخصيص العلل[6].

[1]- ابن جني، ج :1، ص:2.
[2]- نفسه، الجزء نفسه، ص :17.
[3]- نفسه، الجزء نفسه، ص:103.
[4]- نفسه، الجزء نفسه، ص :117.
[5]- نفسه، الجزء نفسه، ص:130.
[6]- نفسه، الجزء نفسه،ص:139.

- باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة[1].
- باب في عدم النظير[2].
- باب في الحمل غلى أحسن القبحين[3].
- باب من غلبة الفروع على الأصول[4].
- باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[5].
- باب في تركيب اللغات[6].
- باب في اختلاف اللغات وكلها حجة[7].

وعلى الرغم من شهرة هذا الكتاب وبلوغه الأفاق، فإننا لا نجزم بتفرّده في العناية بمادّة أصول النحو، ذللك أنّ الكثير من مباحثه ليست خاصة بالأصول فقط، بل هي مباحث عامة شاملة تحتوي على مسائل في اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق وغيرها، كما أنّ ابن جني لم يلمّ كما ذكر شتات أصول النحو، كما أنه لم يستوف الحديث عن أركانه من نقل وقياس واستصحاب حال، كما أن كتاب الخصائص ليس كتابا منهجيّا يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات العلم والدراسة لقصوره من ناحية الترتيب والتبويب، فمسائله منثورة مشتتة في الكتاب[8].

[1] - الخصائص، ج:1، ص:171.
[2] - نفسه، الجزء نفسه، ص :176.
[3] - نفسه، الجزء نفسه، ص:187.
[4] - نفسه، الجزء نفسه، ص : 258.
[5] - نفسه، الجزء نفسه، ص:303.
[6] - نفسه، الجزء نفسه، ص :319.
[7] - نفسه، الجزء :2، ص:07.
[8] - التواتي بن التواتي، ص:44.

وخلاصة القول، فإن ابن جني رغم أسبقيته لابتكاره علم أصول النحو، كما أقرّ هو بذلك، فهو " لا يدعي أنه أوجده من عدم، وإنما استخلصه من أقوال أصحابه من علماء النحو السابقين عليه وانتزعه من مطاوي كلامهم وما نثروه فيه من الحجج والعلل وما أداروه من حديث حول الكلام العربي الفصيح: شواهد النحو ومن مناهجهم في الاستنباط منها والقياس عليها خصوصا حديثهم عن العلل"[1].

– ابن الأنباري وكتابه لُمع الأدلة:

ادّعى ابن الأنباري أنه مبدع علم أصول النحو وأبو عذرته، ذكر ذلك في عدّة مواضع، من ذلك ما جاء في كتابه لمع الأدلة، إذ نلفيه يصرّح:" أنّ جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب " الإغراب في جدل الإعراب" أن أعزّز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشمل على علم أصول النحو"[2].

وقال في موضع آخر في معرض حديثه عن أسبقيته في هذا العلم: " وقد ألفته ليكون أوّل ما صنّف في هذه الصناعة. وقال أيضا: إنّ علوم الأدب ثمانية: النحو واللغة والتصريف والعروض وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين هما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو"[3].

نخلص مما تقدّم، أنّ ابن الأنباري ابتكر كتابا في أصو النحو، نزولا عند رغبة أهل الفضل والاستبصار كما ذكر، خاصة بعد ابتكار كتاب" الإنصاف" وكتاب "الإغراب في جدل الإعراب".

[1]- إبراهيم عبدالله رفيدة، النحو وكتب التفسير، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط:2، سنة 1984، ج:1، ص:178.

[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص :23.

[3]- المصدر نفسه، ص : 61.

تتوزّع مباحث كتاب " لُمَعُ الأدلّة على ثلاثين فصلا، تناول فيه كل ما له علاقة بأصول النحو، استهلّه بـ : تعريف لعلم أصول النحو وذكر فائدته، في النقل وأقسامه وشروطه، في القياس وأقسامه وأركانه، في العلة وما يتعلق بها من أحكام، في الاستحسان، في المعارضة، في استصحاب الحال، وأخيرا في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

إنّ المتصفح لكتابنا شيخنا الأنباري- رحمة الله عليه- يجده ينماز عن غيره بجملة من العناصر؛ نجملها في الآتي[1]:

- تقسيم الكتاب يتشابه تماما مع التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول النحو.

- نقل إلى أصول النحو جميع مصطلحات علم أصول الفقه، حتى أن القارئ وهو يقرأ كتاب "لُمَعُ الأدلّـة"، يُخَيّلُ إليه أنّه يتعامل مع كتاب في أصول الفقه.

- اعتماد المصنف- رحمه الله- منهجيّة علمية صارمة، حيث يبدأ الكتاب بمقدّمة يشرح فيها أهدافه من هذا الكتاب، مرتّبا فصول الكتاب ترتيبا منطقيّا، يتحدّث في الفصل الأوّل عن ماهية علم أصول النحو، وفي الفصل الثاني عن أقسام هذه الأصول.

أمّا عن المصادر التي استقى منها ابن الأنباري مادته العلمية، فلم يذكر هذه المصادر، ولكن يعتقد انّه أفاد من كتاب الخصائص لابن جنّي إفادة جلية، وذلك لتشابه المباحث الأصولية، وخاصة ما تعلق بالسماع والقياس والعلة.

ومهما يكن من أمر، فإنّ كتاب "لمع الأدلّة" لابن الأنباري، يعدّ محاولة جادّة في التأصيل لهذا العلم، ووضع صرحه، وبناء لبناته.

- **السيوطي وكتابه الاقتراح في علم أصول النحو:**

السيوطي هو عبد الرحمن جلال الدين، العالم الجليل، صاحب التصانيف، ألف ما يزيد عن ثلاثمائة مصنف، من بنها: "الإتقان في علوم القرآن"، و"المزهر في اللغة"، و"الأشباه والنظائر

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص:48-49.

في دقائق النحو وأصوله"، و"همع الهوامع على جمع الجوامع في فروع النحو وأصوله والصرف"، وغيرها من الكتب، وله في أصول النحو ثلاثة كتب تحدّث فيها عن مسائل أصول النحو وهي: "الأشباه والنظائر"، و "المزهر في علوم اللغة"، و كتاب "أصول النحو" الذي أفرده لعلم أصول النحو.

ينسب السيوطي لنفسه ابتكار علم أصول النحو، يقول في مقدمة كتابه الاقتراح:" الحمد لله الذي أرشد لابتكار هذا النمط ... وبعد: هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصُنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرّقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع، لأبرز في كلّ حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين"[1].

وقد ادعى السيوطي عدم اطلاعه على كتاب " لمع الأدلة" لأبن الأنباري، إلاّ بعد فراغه من تصنيف كتاب الاقتراح، ثمّ بعد ذلك نجده يقرّ بأنه أخذ من كتاب "لمع الأدلة"، وكتاب "الإغراب في جدل الإعراب"؛ يقول في هذا الصدد: " وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزوّا إليه في خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلّة. وضممت إليه من كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف" جملة، ولم أنقل من كتابه حرفا إلاّ مقرونا بالعزو إليه مقامُ كتابي من كتابه، ويتميز عند أولي التمييز جليل نصابه"[2].

وتعقيبا على ها الكلام، نورد ههنا تعقيبين في عدم صحة ما ذهب إليه السيوطي في عدم اطلاعه على كتاب لمع الأدلة إلا بعد الفراغ من تأليف الاقتراح، التعقيب الأوّل للتواتي حيث يرى أن المطلع على كتاب الاقتراح و كتاب المزهر في اللغة، يدرك للوهلة الأولى أن السيوطي قد أخذ فصولا كاملة من لمع الأدلّة[3].

---

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص :31.

[2]- نفسه، ص :35.

[3]- التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص:50.

والتعقيب الآخر للأستاذ سعيد الأفغاني؛ يقول في هذا الصدد: " وجدت أنّ السيوطي نقل من فصول" لمع الأدلة" أكثر من نصف الكتاب نحوا من ثمانية عشر فصلا عازيا إلى ابن الأنباري كما أشار في مقدمته مع تصرف يسير آونة، واختصار خفيف أخرى، ومحافظة على الأصل مرات كثيرة ونقل منه ثلاثة فصول كذلك إلى كتابه المزهر"[1]، وهذا دليل آخر على تضمين السيوطي فصولا كاملة من فصول كتاب لمع الأدلة، وكذلك الحال بالنسبة إلى كتاب المزهر في اللغةّ. ومن ثمة، فإنّ عمل السيوطي في كتابيه إنما يقتصر على جمع وترتب الفصول والمباحث ، وعليه فالسيوطي كما يذهب البعض يعدّ ناقلا لعلم أصول النحو لا مبتدعا.

لكن ومن الإنصاف القول، بأنّ هذا النقد الذي وجه للسيوطي، لا ينقص من قيمة جهده العلمي، فالرجل ينسب له الفضل في جمع المادة العلمية لأصول النحو، ولملمة شتاتها، وكذا تتبع مصنفات من سبقوه ونقلها لنا، كلّ هذا في كتاب سماه "الاقتراح في علم أصول النحو"، وتبقى مسألة دعواه في أوليته لابتكار هذا العلم فهي باطلة، وتحتاج إلى بيان ودليل.

[1] - ابن الأنباري، مقدمة لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، ص:74.

المحاضرة رقم04:

السّماع: مفهومه وشروطه

قسم الأنباري أصول النحو إلى ثلاثة أقسام؛ وهي: السماع والقياس واستصحاب الحال، وقسم ابن جني الأدلة إلى ثلاثة أقسام؛ وهي: السماع استصحاب الحال، والإجماع. وجمع السيوطي هذه الأدلة وجعلها أربعة؛ وهي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

– مفهوم السماع:

يعدّ السماع أو النقل الأصل الأول من أصول النحو وهو من الأدلّة المعتبرة، وهو الأساس الذي قام عليه النحو العربيّ خاصة، والدرس اللغوي بصفة عامة، وقد عُني به من لدن النحاة المتقدّمين بوصفه معولا لجمع اللغة وتدوينها، و في وضع قواعد اللغة العربية وإثبات حجيتها، وها هو الكسائي يسأل الخليل: " من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"، وفي هذا المعنى يقول أبو زيد الأنصاري:" لست أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من علية السافلة، أو سافلة العالية"[1]، دلّ هذا الكلام أنّ الأصوليين وضعوا شروطا صارمة للسماع كما عند البصريين، وجعلوا أطلسا لغويّا للقبائل العربية التي يحتج بها.

عرّف ابن الأنباري السماع بأنه: " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[2]، يفهم من تعريف الأنباري، أنّ للسماع جملة من الشروط لا بدّ من استيفائها ليُعدّ الكلام سماعا؛ ومن هذه الشروط: العروبة، الفصاحة، صحة النقل، الاطراد والكثرة.

---

[1]- نقلا عن: مُحَمَّد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، سنة1980، ص:342.

[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص :81.

- شروط السماع:

ساق شيخنا التواتي بن التواتي في كتابه " محاضرات في أصول النحو" جملة من الشروط التي لا بدّ أن يستوفيها النص المنقول؛ وهي[1]:

- **أن يكون عربيا:** فلا يُعتدّ بالكلام الأعجمي.
- **أن يكون فصيحا:** فالكلام العاميّ والركيك يخرج من دائرة السماع.
- **صحة النقل:** ولا يتحقق ذلك إلاّ إذا كان الأصولي على دراية بعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل، وعليه يُردّ كلام من يُطعن أو يُشكّ في عدالتهم.
- **الكثرة:** ويراد بها تواتر عدد كبير من النّقلة على رواية واحدة، ويقصد الرواة من التشديد على الكثرة الوقوف في وجه التحريف والتزييف، والاعتداد بهذه الكثرة القصد منه أن لا قيمة لما ورد على سبيل الندرة والشذوذ.

أمّا السماع عند السيوطي فهو: " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه- صلّى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ لكلّ منها من الثبوت"[2].

مما تقدّم ذكره، تبيّن لنا أنّ السماع أو النقل، هو الكلام العربي الفصيح من مصادر موثوقة بفصاحتها، وهي ثلاثة مصادر أساس تتمثّل في: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر حتّى ظهور المولّدين. والفصيح هو الخالي من اللحن، الذي يرتهن لقواعد العربية، ولا يقصد به الفصيح بمفهومه البلاغي، الذي يعني الخلو من الغرابة وتنافر الحروف.

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص:76.

[2]- السيوطي،الاقتراح، ص :39.

المحاضرة رقم05:

السَّمَاعُ ومصادره: القرآن والقراءات القرآنية

لقد أجمع النحاة قاطبة، على أنّ أصول النحو النّقلية التي يُعتدّ بها في الاحتجاج، تعود إلى ثلاثة مصادر؛ وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

– القرآن الكريم :

لا يوجد كلام أفصح من كلام الله عزّ وجلّ، فكلّ ما ورد في القرآن، فهو يُحتجّ به في العربيّة؛ قال السيوطي: "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا أم شاذّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتجّ بها في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: اِسْتَحْوَذَ"[1]، وقال ابن خالويه :" قد أجمع الناس جميعا على أنّ اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن ولا خلاف في ذلك"[2].

– القراءات القرآنية:

أجاز العلماء الاحتجاج بالقراءات[3] الشاذّة في العربيّة، وإن خالفت القياس؛ ومن الأمثلة على ذلك[4] : جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[5]، كما

---

[1]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، سنة2006، ص :46.

[2]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، ج:1، ص:129.

[3]- القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوّا لناقله؛ ينظر: ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، د ب،ط1، سنة1999، ص:9.

[4]- السيوطي، الاقتراح، ص :40.

[5]- سورة يونس، الآية :58.

احتجّ على صحة قول من قال: إنّ (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاذّا﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَاهٌ وَفِي الأَرْضِ لَاهٌ﴾[1].

إنّ القراءات بوصفها مذهب يذهب إليه المقرئ، فهي وحي وسماع، بخلاف ما يذهب إليه المستشرقين بأنّ القرات القرآنية مبناها اختلاف القرّاء وفق هواهم ومعتقداتهم، وراحوا- أقصد المستشرقين- يقيسون اختلاف الأناجيل على اختلاف الروايات في القراءات، فالمصدر الوحيد إذن، هو وحي السماء إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم، بلّغه بكلّ دقّة وبكلّ حركة إلى أصحابه، فكان يقرئهم القرآن كما أنزله عليه[2].

– شواهد من اعتراض بعض النحاة المتقدمين على قراءة بعض القراء[3]:

أعاب بعض النحاة من المتقدمين على بعض القراء قراءات بعيدة في العربية؛ كقراءة عاصم وحمزة والكسائي، وينسبونهم إلى اللحن، والظاهر أنّ هذه القراءات صحيحة فهي ثابتة بالأسانيد المتواترة، وقد ردّ المتأخرون، ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية؛ ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم، جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ كما في قراءة حمزة: ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[4]،فالأرحامِ: اسم معطوف جرّه الضمير المجرور (بِهِ). وكذلك جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر:﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[5]؛ قرأ ابن عامر (زين) بضمّ الزّاي، على ما لم يُسمّ فاعله، و(قتل) بالرفع، على أنّ مفعوله لم يُسمّ فاعله، و(أولادهم) بالنصب، وخفض همزة(شركاؤهم) شركائهم، فتكون قراءة الباقين بفتح الزّاي والياء، ونصب لام قتل، وخفض

[1]- سورة الزخرف، الآية :48.
[2]- ينظر: التواتي بن التواتي، ص:85-86.
[3]- السيوطي، الاقتراح، ص:40.
[4]- سورة النساء، الآية :01.
[5]- سورة الأنعام: الآية:138.

دال أولادهم، ورفع همزة (شركاؤهم)[1]. وردّ هذه القراءة أبو زكرياء الفرّاء، وقال مكّي في الكشف: " وهذه القراءة فيها ضعف"[2]. وقال نصر بن علي الشيرازي الفارسي النحوي(ت565هـ): " بنى الفعل للمفعول، وأسنده إلى القتل، وأعمل القتل الذي هو مصدر الفعل، وإضافه إلى الشركاء، وهو فاعل، ونصب الأولاد، لأنه مفعول به، وفصل بالأولاد بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: زُيِّنَ لهم قتل شركائهم أولادهم، فقدّم وأخّر ن وهو قبيح، قليل الاستعمال"[3].

وخلاصة القول، فقد أجمعت جميع النصوص على حجية الاستشهاد بالقرآن الكريم، سواء أكان متواترا أو آحادا أو شاذّا، من غير نظر إلى قلّة أو كثرة على حدّ قول الإمام مالك – رحمه الله-،" وإذا كان الكوفيون يعوّلون على الشاهد الواحد أو الشاهدين ممّا سمع من العرب فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحقّ وأولى، وليس معقولا منهم ولا من غيرهم..."[4]. وعن بيان فضل القراءات وحجيتها ؛ يقول الشيخ المقرئ مُحَمَّد فهد خاروف: " مما لا شك فيه أنّ القراءات القرآنية المتواتر منها والشّاذ قد أغنت الدرس النحوي غنى يكاد يفوق حدّ الوصف، وأنّها جعلت اللغويين والنحاة يجدون في التنقيب عن تراثهم، وعلى الأخصّ منه الشعر، كما أنها لها ارتباطا وثيقا بعلم التفسير من حيث المعاني في القراءات التي توضح المعنى المراد من بعض الآيات، وخاصة القراءات الشاذة التي يعُدّها المفسرون موضحة ومفسرة لوجوه القراءات الصحيحة ومحلّ ذلك كتب التفسير"[5].

---

[1]- الوافي في شرح الشاطبية، نقلا عن : ياسين جاسم المحميد، تلحين النحويين للقراء، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة1426هـ، ص: 23.

[2]- الكشف، ج:1، 454، نقلا عن: الوافي في شرح الشاطبية، ص:23.

[3]- الموضح في وجه القراءات وعلله، ج :1، ص:506، نقلا عن: الوافي في شرح الشاطبية، ص:23.

[4]- التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص :82.

[5]- مُحَمَّد فهد خاروف، مقدمة كتاب الميسر في القراءات الأربعة عشر، نقلا عن: التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو،ص:81.

المحاضرة رقم06:

السماع ومصادره: الحديث الشريف

– الاستدلال بكلام الرسول صلّى الله عليه وسلّم:

وأمّا كلامه صلّى الله عليه وسلم، فيستدلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللّفظ المرويّ، وذلك نادر جدّا، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى. ومن ثمّ أُنْكِرَ على ابن مالك إثباتُه القواعد النحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث[1].

لقد وضع علماء الأصول شروطا صارمة للاحتجاج بالحديث، فكما هو معلوم أنّ النبي -صلّى الله عليه وسلّم- أفصح العرب، يقول عليه الصلاة والسلام:" أنا أفصح العرب بَيْدَ أنّي من قريش"، يكمن الإشكال في أنّ الحديث النبويّ، رُوِيَ باللّفظ وبالمعنى، وأغلب الأحاديث قد رويت بالمعنى، السّبب منع كثير من الأصوليين الاحتجاج بالحديث، ليس لسبب في الحديث نفسه، ولكن أغلب الرّواة رووا الحديث بالمعنى؛ والعلّة تكمن في إمكانيّة فُشُوّ اللّحن في كلام الرّواة، فيكون بذلك الكلام مغلوط نحويّا. أمّا إذا ثبت الحديث لفظا ومعنى جاز الاحتجاج به؛ قال: " اختلف أهل العلم في الاحتجاج بألفاظ الحديث على مسائل اللغة العربية، فقال قوم: لا يجوز لأنّ الغالب الرواية بالمعنى دون اللفظ وكثير من الرواة الذين يروون بالمعنى لا يحتج بهم في اللغة؛ لأنّ أصلهم عجم أو عرب لا يحتج بقولهم، واستدلوا لهذا بكثرة اختلاف ألفاظ الرواة في الواقعة الواحدة؛ إذ ليس كل تلك الألفاظ المختلفة من لفظ النبي- صلّى الله عليه وسلّم- وممن قال بهذا القول الدماميني زاعما: أنّ علماء عصره كالبلقيني وابن خلدون وغيرهم وافقهوه في ذلك، كما ذكره العبادي في الآيات البينات عن شهاب الدين عميرة، وذهب آخرون إلى جواز الاحتجاج بألفاظ الحديث على اللغة العربية بناء على أنّ الأصل والغالب الرواية باللفظ، قالوا: و لا حجّة على خلاف ذلك باختلاف الألفاظ في الواقعة الواحدة لجواز كونه صلّى الله عليه وسلّم حدّث عن واقعة واحدة في أوقات

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص :43.

مختلفة بألفاظ مختلفة، فروى كلّ راو كما سمع، وممن اشتهر بالاستدلال بلفظ الحديث على اللغة ابن مالك رحمه الله"[1].

مما تقدّم ذكره، نخلص إلى أنّ مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف، مسألة فيها خلاف، ففريق أجازه، وفريق منعه، وسنعرض ههنا آراء البعض في هذه المسألة.

- **المانعون:**

ذهب فريق من النحاة إلى منع الاحتجاج بالحديث النبوي،؛ ومنهم: أبو حيان الأندلسي، والسيوطي، وهما من النحاة المتأخرين، وهذا راجع إلى سببين اثنين؛ هما:

- أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى.
- وقوع اللحن فيما روي من الحديث، لأنّ أغلب الرواة كانوا من غير العرب.

- **المجوّزون للاستشهاد بالحديث:**

ذهب فريق إلى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي، وهم جمع من الأئمة منهم: ابن مالك، وابن هشام الأنصاري، والحريري، وابن سيدة، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن برّي، والسهيلي، والحقّ أنّ تجويز الرواية بالمعنى من قبل أئمة النحو المذكورين، لم يتوافر إلاّ في الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء والرواة ممن كانت لغتهم سليقة وجبلّتهم عربيّة[2].

وفريق توسّط في مسألة جواز الاحتجاج بالأحاديث النبوية التي أُعتني بنقل ألفاظها، أمّا الحديث الذي اعتني بمعناه دون اللفظ فلا يجوز الاستشهاد به.

[1]- مُحَمَّد الأمين الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، د ط، دار الحديث، القاهرة، سنة2011، ص:136.
[2]- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص:170.

المحاضرة رقم07:

مصادر السماع: كلام العرب

– كلام العرب:

يراد بكلام العرب ههنا، شعرهم ونثرهم، فالشعر كلام موزون ومقفى، ويتضمن القصيد والرجز، والنثر هو الكلام الذي لا وزن له ولا قافية، ويتضمّن الخطب والقصص والحكم والأمثال؛ يقول الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : " إذا سألتموني عن شيء في غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنّ الشعر ديوان العرب، لم يكن لهم ديوان أصحّ منه"[1].

فكلام العرب، يحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم؛ قال أبو نصر الفارابيّ في كتابه المسمّى (الألفاظ والحروف)،"كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلَها على اللّسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم أُقْتُدِيَ، وعنهم أخذَ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسَد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أُتّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة، وبعض الطّائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[2].

إنّ علماء اللغة العرب، لم يأخذوا عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم[3].

اختلف البصريون والكوفيون في السماع عن عرب البادية، حيث اقتصر سماع البصريين على ستّ قبائل تقع في أواسط شبه الجزيرة العربية؛ وهي: قيس وتميم وأسْد وبعض كنانة وبعض

---

[1]- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تح: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق،ط1، سنة1987،ج:1، ص:123.

[2]- السيوطي، الاقتراح، ص :47.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

الطائيين، بينما توسّع الكوفيون وسمعوا من كلّ القبائل العربية، حتى إنهم سمعوا من أعراب سواد الكوفة وبغداد. " فإنّه لم يأخذ لا من لَخْم، ولا من جُذام؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسّان، ولا من إيَاد؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشّام ، وأكثرهم نصارى، يقرؤون في صلاتهم بغير العربيّة، ولا من تغلب، ولا من النّمر، فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانيّة، ولا من بَكر؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنّبَط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أزْد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم الهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطّائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الّذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم" [1].

من مصادر السّماع : كلام العرب شعرا ونثرا، وقد حدّد علماء الأصول ما يُحتجّ به سواء من ناحيّة الزّمان أو المكان؛ وفيما يأتي تفصيل هذه المسألة:

1- البيئة الزمانيّة:

اتفق علماء أصول النحو، أنّ الشعر الذي يُحتجّ به يكون عمره ثلاثمائة سنة، وحدّدوا منتصف القرن الثاني للهجرة نهاية لعصر الاحتجاج بشعراء الحاضرة، وذكروا أنّ آخرهم **إبراهيم بن هرمة** (ت176هـ)، وجعلوا منتصف القرن الرابع لشعراء البادية.

ذكر البغدادي في خزانة الأدب أربع طبقات للشعر يُحتجّ به؛ وهي[2]:

- الطبقة الاولى: الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص :47-48.

[2]- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط:4، سنة1989، ج :1، ص:5-8.

- الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت.

- الطبقة الثالثة: المتقدّمون، ويقل لهم الإسلاميّون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق(رفض أبو عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق والأصمعي الاحتجاج بشعرهم).

- الطبقة الرابعة: المولّدون، وأطلق عليهم أيضا المحدثون؛ **كبشار بن برد وأبي نواس، وأبي تمام**؛ والمولّدون هم جماعة من العجم نشأوا ونموا في بلاد العرب، وقيل إنّهم هم الموالي الذين اعتنقوا الإسلام من النّصارى، والكلام المولّد لا يحتجّ به في اللغة لخروجه عن العربية الأصيلة. "وأوّل الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتجّ سيبويه في "كتابه" ببعض شعره، تقرّبا إليه، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره"[1].

مما تقدّم ذكره، فالطبقات التي يحتجّ بشعرها؛ هي: الطبقة الأولى والثانية فإنّه يستشهد بشعرها إجماعا، أما الطبقة الثالثة فيصح الاستشهاد بشعرهم، أمّا الطبقة الرابعة فلا يستشهد بشعرهم.

2- البيئة المكانية:

نعني بالبيئة المكانيّة القبائل العربيّة، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بُـعْـدُهَا من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردّوا كلام القبائل التي على السّواحل أو في جوار الأعاجم. وفيما يأتي تصنيف " أبي نصر الفارابي" لهم في الاحتجاج:

كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهاها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها عمّا في النفس.

كان العلماء يقدّمون الشعراء الذين يقطنون الباديّة، وكان الأخذ عن أعراب الباديّة عن طريق الرحلة، ومن الذين كانوا يرحلون إلى الباديّة ويشافهون الأعراب: الخليل والكسائي والأصمعيّ، وأبو

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص :59.

عمرو الشيباني، وغيرهم. لقد اعتنى النحاة الأوائل بالباديّة ومجّدوها، ذلك أنّــها موطن الفصاحة والبيان، فهم فرسان بلاغة وأساطين بيان، فقد رُوي عن أبي عمرو بن العلاء ما كان يأخذ لغته إلاّ من أشياخ العرب وأهــل البادية، وكان البصريون يفتخرون بمروياتهم على أقرانهم الكوفيين، فقد ثبت عنهم أنهم كانوا يقولون:" إنّما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"؛ أي أخذنا اللغة عن صائدي الضبّ واليربوع من حيوانات الصحراء، وهو يشير إلى بداوتهم. والكوفيون يأخذونها عن عامة الناس الذين يأكلون نوعا من الإدام، والكلمتين فارسيّتين معرّبتين، أي يأخذونها عن أصحاب الحضر.

وهذا نصّ لابن خلدون في المقدمة، يحثّ فيه على الأخذ من سكان الباديّة دون غيرهم من أهل الحضر، ويحدّد قبائل معينة للاستقاء منها؛ يقول في هذا الصدد:" فتعلّموا لغتهم والفصيح منها، من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثمّ من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدّهم توحّشا وجفاء، وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم قيس وتميم، وأسْد، وطيء، ثمّ هذيل"[1].

كما حاول علماء اللغة في عصر التدوين، أن يتجنّبوا بني حنيفة وسكّان اليمامة وأهل الطائف، وحاضرة الحجاز، لأنّ نقلة اللغة وجدوا أنّ ألسنتهم فسدت لمخالطتهم غيرهم من الأمم[2].

مما تقدّم ذكره، نخلص إلى أنّ القبائل التي أخذت عنها اللغة من بين القبائل العربية، واحتجّ الأصوليّون بلغتهم وشعرهم ونثرهم؛ هي : قيس وتميم وأسْد، فإنّ هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذ من غيرهم من القبائل.

– الأحوال:

نقصد بالأحوال، أحوال العرب المحتجّ بلغتهم، وأحسنها ما كان أعمق في التبدّي وألصق بعيشة البدو، ومردّ الأمر كلّه في الوثوق من سلامة لغة المنقول عنه؛ عدمُ تطرّق الفساد إليها، وهذا المبدأ هو الذي يتحكّم في العامل الزّماني والمكانيّ، فعلى سبيل المثال؛ فإنّنا نلفي العلماء عدم احتجاجهم بشعر" أميّة بن أبي الصّلت" و "عُدَي بن زيد العبادي"، وحتّى الأعشى عند

[1]- ابن خلدون، المقدمة، تح: خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، ط1، سنة1988، ص :509.

[2]- السيوطي، الاقتراح، ص : 47-48.

بعضهم، لأنّ لغتهم تأثّرت بلغات الأجانب نتيجة مخالطتهم لهم، فتضمّن شعرهم ألفاظا دخيلة عن اللغة العربيّة، على الرّغم من أنّهم شعراء جاهليّون، بينما يذهب فريق من العلماء إلى الاحتجاج بكلامي: الشافعي المتوفّى في القرن الثالث للهجرة، لأنّه نشأ وعاش في بيئة عربيّة سليمة، واعتبر أحمد بن حنبل "كلام الشافعي في اللغة حجّة"[1].

في ذات السياق، يذكر ابن جنّي في كتابه الخصائص في باب " ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوَبَر"، العلّة من وراء عدم الأخذ عن أهل الحضر؛ يقول: " علّة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها"[2].

الظاهر من كلام ابن جني، هو وجوب أخذ اللغة من البوادي، لأنّ اللغة لم يمسسها لحن، ولم يختلطوا بالعجم، أمّا أهل الحضر فقد تفشّى اللحن وفساد اللسان نتيجة مخالطتهم لغير العرب.

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، ص :24-27.

[2]- ابن جنّي ، الخصائص، ج :2،ص:05.

المحاضرة رقم08:

القياس النحوي وأركانه: المقيس عليه والمقيس

- **تعريف القياس:**
- **لغة:** هو التقدير
- **اصطلاحا:**

قال ابن الأنباري:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1]. وغير المنقول هو كلامنا المستحدث والمستجدّ الذي نحذو به حذو العرب الفصحاء في كلامهم، كأن تقول صِحافة وطِباعة على مثال قول العرب: تِجارة وزِراعة.

وأردف الأنباري قائلا:" وهو معظم أدلّة النحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه"، وقد مدح الكسائيّ في مطلع قصيدته النحو وذمّ من لا يعرفه؛ حيث قال:" إنّما النحو قياس يُتّبع"، فحصر النحو كلّه في القياس.

و عرّفه عباس حسن بقوله:" القياس محاكاة العرب في طرائقهم اللغويّة، وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادّة وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك"[2].

قال ابن الأنباري في أصوله(لمع الأدلّة): "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقّق؛ لأنّ النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه:" النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس أنكر النّحو".

[1]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص:45.

[2]- عباس حسن، اللغة والنحو، نقلا عن السيوطي، الاقتراح، ص:79. .

إنّ أدنى تأمّل لهذه التعاريف الاصطلاحيّة، يُـوحي إلى أنّ القياس هو حمل ما لم يسمع على ما سُمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما هو معروف عند العرب؛ أي جعل ما لم يسمع على وزن ما سمع، أو بمعنى آخر: تأتي بكلمة جديدة وتجعلها على وزن كلمة معروفة مسموعة عند العرب؛ مثال ذلك : تقول طِبَاعـَة وصِحـَافَة على مثـال قول العرب تِجـَارَة وزِرَاعَـة؛ قـال تـعالى: ﴿ يَـرْجُونَ تِجـَارَة لَنْ تَبُورَ﴾[1].

مما تقدّم، يفهم أنّ القياس من الأدلّة العقلية، وهو إلحاق حكم غير المنقول على المنقول في الحكم لعلّة جامعة. وممن ضربوا بسهم واسع في القياس النحويّ عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرميّ ، وهو من القرّاء، وتذكر الروايات إلى أنه هو من بَعَجَ النحو ومدّ العِلل، والمتطلّع لتعريف النحو، هو العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فكلمة المقاييس تشير إلى أنّ هناك قياس، فالنحو كلّه قياس.

ومن أمثلة قياسات أبي إسحاق الحضرمي، نضرب المثالين الآتيين[2]:

المثال الأوّل: كان عيسى بن عمر وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ يقرآن قوله تعالى:﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآيات ربّنا ونكونَ من المؤمنينَ﴾[3]، وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس يرفعون (نردّ ونكذب ونكون)وقيل لسيبويه: كيف الوجه عندك؟ قال: الرفع قلت: فالذين قرأوا بالنّصب قال: سمعوا قراءة ابن أبي اسحاق فاتبعوه.

المثال الثاني: عن يونس قال: مضيت إلى ابن أبي إسحاق فقلت له: كيف تقرأ:﴿ فإذا برق البصر﴾، فقال: فإذا برَقَ البصر و(فتح الرّاء) فقمت من عنده إلى أبي عمرو، فقال: أين بك؟ قلت: من أبي إسحاق فسألته كيف تقرأ: فإذا برق البصر؟ فقال: برَق البصر (بفتح الرّاء) فقال أبو عمرو: وأين يراد به؟ يقال برَقت السماء وبرَق النبات وبرَقت الأرض فأما البصر فبرِق كما سمعنا.

---

[1]- سورة فاطر، الآية :29.

[2]- التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص :192.

[3]- سورة الأنعام، الآية:27.

- أنواع القياس[1]:

- **حمل فرع على أصل:** كإعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد، فمن ذلك قولهم:(قِيَمَ وديَمَة في: قِيمة ودِيمة، و(زِوَجة وثِوَرة في: زَوْج وثَور)؛ الأصل قِوَمَ، دِوَمَ تحركت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء حملا على مفرده: قِوَمَة ودِوَمة، أعلّت في المفرد فحمل عليه الجمع .

- **حمل أصل على فرع:** ومن أمثلته حذف الحروف للجزم وهي أصول، حملا على حذف الحركات له وهي زوائد، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف، وعلى الحرف في البناء، وهما أصل عليهما، وحمل(ليس وعسى) في عدم التصرف على (ما ولعلّ)، كما حملت (ما) على (ليس) في العمل.

- **حمل نظير على نظير:** فالنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما.

فمن أمثلة الأول زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدريّة الظرفيّة، والموصولة، لأنهما بلفظ(ما) النافية، ودخول لام الابتداء على(ما) النافية؛ حملا لها في اللفظ على(ما) الموصولة.

ومن أمثلة الثاني: جواز (غيرَ قائمٍ الزيدان)، حملا على ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ: إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر.

- حمل ضدّ على ضدّ: فمن أمثلته النصب بلم، حملا على الجزم بلن، فإنّ الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

- أركان القياس:

للقياس أربعة أركان:

1- الأصل: وهو المقيس عليه.
2- الفرع: وهو المقيس.
3- العلّة: وهي المسوّغ الجامع بينهما، أو هي الصفة المشتركة بين الأصل والفرع.
4- الحكم: وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

[1] - ينظر : السيوطي، الاقتراح، ص: 85وما بعدها.

وفيما يأتي شرح لهذه الأركان:

- الأصل:

وهو المسموع من الكلام العربيّ الفصيح، ويشترط أن يرد بكثرة عن العرب، فلا يكون نادرا ولا شاذّا، وأن يكون موافقا للقياس؛ ومن شرطه ألاّ يكون شاذّا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك، لا يجوز القياس عليه، كتصحيح(اِسْتَحْوَذَ، واِسْتَصْوَبَ، واِسْتَنْوَقَ).

ومثال ذلك رفض النحاة القياس على استحوذ واستنوق. قال ابن جنّي:" وما أضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطّرح، غير أنّه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل، وذلك نحو ما انشده أبو زيد من قول الشاعر:

اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا

قال أراد: (اضربَنْ عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه"[1].

فالقاعدة تقتضي إظهار نون التوكيد(اضربن) وعُدَّ هذا خروجا عن القياس وضرورة شعريّة.

- المقيس:

وهو الركن الثاني من أركان القياس؛ يقول المازني في مسألة هل المقيس(الفرع) من كلام العرب:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فإذا سمعت(قان زيدٌ) أجزت: (ظَرُفَ زَيْدٌ)و(كَرُمَ خالدٌ)"[2].

وتجدر الإشارة ههنا، أنّ المقيس ليس من السماع، ولذلك فهو فرع من كلام العرب وتبع له بالقياس، حكما وعملا.

-أهميّة القياس:

مما لاشك فيه، أنّ للقياس أهميّة بالغة، ذلك أنّه يمدّ اللّغة بصيغ وتراكيب لم تكن موجودة من قبل، وبالتالي يجعلها-أي اللغة- حيّة تواكب التطوّر.

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج:1، ص:126.

[2]- المصدر نفسه، الجزء نفسه،ص:303.

المحاضرة رقم09:

القياس النّحوي وأركانه: العلّة والحكم النّحوي

– تعريف العلّـــة:

العلة هي الجامعة بين الأصل والفرع.

والعلة في اللغة: هي المرض وتطلق على السبب، وهي الركن الثالث من أركان القياس، وهي التي تبرّر الحكم وتوجبه ولولا العلّة لما وُجِد الحكم، وهي الأمر الباعث على الحكم.

أما افي الاصطلاح: تعرّف العلّة على أنها السبب الجالب للحكم النحويّ.

والعلة جامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقّق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه[1].

يعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـــ) "أوّل من بسط العلل النحويّة بسطا لفت بعض معاصريه فتقدم إليه يسأله: أأخذت هذه العلل عن العرب أم اخترعتها من لدن نفسك؟ فأجاب بأن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته. ثمّ قال: فإن سنح لغيري علة لما علّله من النحو هي أليق ممّا ذكره بالمعلول فليأت بها"[2] .

– أقسام العلّة:

المشهورة منها أربع وعشرون نوعا؛ وهي[3]:

---

[1]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص :108.

[2]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة1979، ص :65-66.

[3]- السيوطي، الاقتراح، ص: 98وما بعدها.

علّة سماع، وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرق، وعلّة توكيد، وعلّة تعويض، وعلّة نظير، وعلّة نقيض، وعلّة حمل على المعنى، وعلّة مشاكلة، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة جواز، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلّة تضادّ، وعلّة أولى.

- ومثال علّة سماع: قولهم (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدى)، ليس لذلك علّة سوى بالسّماع.
- ومثال علّة تشبيه: إعراب المضارع لمشابهته الفعل.
- وعلّة استغناء: كاستغائهم (بترك) عن (وَدَعَ).
- ومثال علّة استثقال: كاستثقالهم الواو في (يَعِدُ)، لوقوعها بين ياء وكسرة.
- ومثال علّة تعويض: تعويضهم الميم في (اللّهمّ) من حرف النّداء.
- ومثال علّة حمل على المعنى: كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾[1]، ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنّثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ.
- ومثال علّة المجاورة: الجرّ بالمجاورة في قولهم: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، جرّت لام خربٍ لمجاورتها ضبٍّ.
- ومثال علّة الوجوب: كرفع الفاعل ونحوه .

– الحكـم النّحـويّ:

لغة:

هو المنع ومنه قيل للقضاء: حكم، لأنه يمنع من غير المقضي[2]، ومنه قول جرير:

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أغضبـا
أَبَنِي حَنِيفَـةَ إِنَّنِي إِنْ أَهْجُكُـم أدعِ اليـَمَامَةَ لا توارى أرنبـا

[1]- سورة البقرة، آية :275.

[2]- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي،ط1، سنة2001،ص:257، مادة(حكم).

اصطلاحا:

هو:" إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا"[1]. وهو هدف عملية القياس، حيث يستنبطه النحاة من عملية القياس ويثبتونه بالحجج والبراهين، ويسمون اتباعه واجب، والخروج عنه ممتنعا.

والكلام المسموع عند العرب على اختلاف لغاتهم إمّا مطّرد وإمّا شاذ، والاطّراد معناه التتابع والاستمرار، أمّ الشذوذ فيعني التفرّق والتفرّد، وقد جعل علماء العربية ما استمرّ في الكلام من إعراب وغيره من مواضع صناعة العربية مطّردا، وجعلوا ما تفرّق وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا.

وأنواع المسموع عند "ابن جنّي" أربعة هي:

1- المُـطَّرِدُ: مطّرد في القياس والاستعمال جميعا، وهو الغاية المطلوبة والّذي لا خلاف فيه، مثل: قام زيد، وضربت عمرا.

2- مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال، الماضي من يذر، يدع، وكذلك قولهم(مكان مبقل) وهو القياس، والأكثر في السماع(باقل).

3- مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس نحو قولهم: (استصوبت الأمر)، يقال(استصوبت الشّيء)، ولا يقال(استصبت الشيء)، ومنه استحوذ، واستنوقت الجمل، واستيأست الشاة.

4- شاذّ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم(مفعول) فيما عينه (واو)؛ نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود.

– أقسام الحكم النحويّ:

قسم العلماء الحكم النحويّ إلى ستّة أقسام؛ وهي: الواجب والممنوع والحسن والقبيح وخلاف الأولى وجائز على السّواء.

1- **الواجب:** كرفع الفاعل وتأخّـره عن الفعل، ونصب المفعول به، وتنكير الحال.

2- **الممنوع:** كنصب الفاعل، وتقدّمه على الفعل، ورفع المفعول به وتعريف الحال.

[1]- الجرجاني(علي بن مُحَمَّد بن علي)، التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر،سنة2009، ص :153.

3- **الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماض، وكان حسنًا؛ لأنّ أداة الشرط لم تعمل في لفظ الشرط، لكونه ماضيّا مع قربه حسن.....؛ كقوله تعالى:﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ لَا يُبْخَسُونَ﴾[1].

4- **القبيح:** كرفع المضارع بعد شرط مضارع؛ مثل:

يَا أَقْـرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْـرَعُ إِنَّكَ إِنْ تَصْرَعْ أَخَـاكَ يُصْـرَعُ

5- **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل في نحو: ضربَ غلامُهُ زَيْدًا.

6- **الجائز على السّواء:** كحذف المبتدإ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له، فيجوز حذف أحدهما، مثل: (فصبر جميل) وهو محتمل لحذف المبتدإ، أي (صبري او أمري)، أو حذف الخبر: صبر جميل(أمثل)أو (أجمل).

[1]- سورة هود، الآية :15.

المحاضرة رقم10:

الإجمـــاع

المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[1].

– تعريف الإجماع:

لغة: هو العزم والاتفاق؛ ومنه قوله تعالى:﴿ فَٱجۡمِعُوا أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[2]، أي: اعزموا عليه. وسمّي اتفاق المجتهدين إجماعا؛ لأنّ اتفاقهم على حكم تصميم عليه[3].

اصطلاحا: " اتّفاق المجتهدين من هذه الأمّة في عصر ما على حكم شرعيّ، أو لغويّ"[4].

يفرّق الأصوليون بين الإجماع الشّرعيّ (الفقهيّ) وبين الإجماع اللغويّ؛ فإذا كان الإجماع على حكم شرعيّ من أحكام الدّين، كالحيل والحرمة والوجوب والامتناع، ونحو ذلك، كان إجماعا شرعيّا، يُعنى به علماء أصول الفقه. أمّا إذا كان الإجماع على حكم لغويّ، فيعنى به علماء أصول النّحو، نحو الإجماع على جرّ الأسماء، والجزم في الأفعال(فليس للأسماء من الجزم نصيب، وليس للأفعال من الجرّ نصيب).

- حجيّة الإجماع:

الأدلّة كثيرة، سواء من القرآن أو السنّة؛

- أمّا من القرآن:

---

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص:73.

[2]- سورة يونس، الآية :71.

[3]- عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، مطبعة المدني(المؤسسة السعودية بمصر)، ط:7، د ت، ص :45.

[4]- نفسه، الصفحة نفسها.

- قوله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[1]،
- وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ جَمِيعًا﴾[2].
- وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[3].

- من السنّة: قوله صلّى الله عليه وسلّم: " لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ."

- تقسيم الأصوليين للإجماع:

-1 إجماع صريح: هو الإجماع المنصوص عليه لفظا.

3- إجماع سكوتيّ: مسكوت عليه بعدم إيراد اعتراض، ولا إنكار في منع مسألة ما أو مخالفتها(أي ما سكت عنه العلماء).

– تقسيم آخر للإجماع: ثمّة تقسيم آخر للإجماع؛

– إجماع الروّاة:

ومؤدّاه اتّفاق الروّاة على رواية معيّنة لسبب معيّن؛ ومثال ذلك: كالتسويّة بين كما وكيف في المعنى؛ كقول الشاعر:

إِسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عضنْ ظَهْرِ قَلْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَ

- إجماع العرب:

نحو رفع الاسم بعد مُذْ؛ كقول ابن البركات الأنباري: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، وقال إنّها لغة العرب.

[1]- سورة آل عمران، الآية:103.
[2]- سورة آل عمران، الآية110.
[3]- سورة البقرة، الآية:143.

مثال آخر: توسّط " خبر ما " الحجازيّة، التي تعمل عمل ليس وأخواتها؛ كقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إذْ هم قريشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بشرُ

الشاهد في هذا البيت توسّط الخبر[مِثْلَهُم] بين ما الحجازية والاسم(بَشَرٌ).

- **إجماع النّحاة:** نحاة أهل المصريين؛ لأنّ البصرة والكوفة رفعا مدرسة النحو، على أنّ مدرسة البصرة لها قدم السبق والقدحّ المعلّى.

بعض المسائل النحويّة التي أجمع عليه نحاة المصرين:

- الهمزة في أوّل اسم للتّعويض.

- إعراب الأسماء الستّة بالحركات (أن تكون مفردة)؛ نحو: هذا أبٌ لك، مررتُ بأبٍ لك، سألتُ أبًا لك.

- المضارع المنصوب: بدخول أحرف النصب، والمجزوم بدخول أحرف الجزم.

المحاضرة رقم11:

استصحاب الحال

تعريفه:

لغة: الملازمة وعدم المفارقة.

اصطلاحا: " الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل، حتى يقوم دليل على تغيّر الحال، أو هو جعل الحكم الذي كان ثابتا في الماضي باقيا في الحال حتى يقوم دليل على تغيّره"[1].

وعرّفه الأنباري على أنّه:" إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[2] .

يفهم من هذا الكلام، أنّ استصحاب الحال هو حكم ببقاء أمر في الزمن الحاضر على ثبوته في الزمن الماضي حتّى يقوم الدّليل على تغييره.

يُعدّ ابن جنّي أوّل من تكلّم على استصحاب الحال؛ حيث أفرد له بابا وسمّاه:" باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأوّل ما لم يدع داع إلى التّرك والتحوّل"[3]، فقد حثّ فيه على التمسّك بالأصل مالم يوجد دليل آخر يدو إلى ترك الأصل.

والاستصحاب من الأدلّة المعتبرة، ذكر ذلك ابن الأنباري في كتابه الإغراب؛ " قال: وهو من الأدلّة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو(الإعراب) حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو(البناء) حتى يوجد دليل الإعراب"[4]؛ ومثال ذلك: " كقولك في الأمر إنما

[1]- عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، ص:87.
[2]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص:46.
[3]- ابن جنّي ، الخصائص، ج:2، ص:314.
[4]- السيوطي، الاقتراح،ص:136.

كان مبنيّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[1].

وعلى الرغم من إقرار ابن الأنباري على أنه من الأدلّة المعتبرة، فقد عدّه في موضع آخر من أضعف الأدلّة، ولا يجوز الاعتداد به إذا وجد دليل آخر أقوى منه، كالسّماع، والقياس، والإجماع، قال ابن الأنباري:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلّة، ولهذا لا يجوز التمسّك به ما جدّ هناك دليل، ألا ترى أنّه لا يجوز التمسّك به في إعراب الاسم مع وجود دليل من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب مع مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"[2].

إنّ اعتبار ابن الأنباري استصحاب الحال من أضعف الأدلّة، وهذا لا يكون إلاّ في حالة وجود دليل أقوى منه، فإذا انعدم وجود الدليل- سواء من السماع أو القياس أو الإجماع-، فاستصحاب الحال يعتبر من الأدلّة المعتبرة.

جاء في الاقتراح، : قال ابن مالك: " من قال إنّ(كان وأخواتها) لا تدلّ على الحدث، فهو مردود بأنّ الأصل في كلّ فعل الدلالة على المعنيين(الحدث والزمن)، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلاّ بدليل"[3].

- **المسائل التي استدلّ فيها النحاة بالأصل:**

من المسائل التي أستدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرة؛ منها[4]:

1- الأصل في البناء السكون إلاّ لموجب تحريك.

2- الأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه.

---

[1]- ابن الأنباري، الإغراب؛ نقلا عن: السيوطي، الاقتراح، ص:136.

[2]- لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص:142.

[3]- السيوطي، الاقتراح، ص :137.

[4]- نفسه، الصفحة نفسها.

3- الأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

المحاضرة رقم12:

الأصل والفرع: أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل، الردّ إلى الأصل

تمهيد:

يعدّ الأصل القاعدة المبدأ و الأساس الذي تبنى عليه الأحكام النحويّة، بينما الفرع ما يشتقّ من الأصل، أويُبنى عليه ويخضع لبعض القيود أو الشروط، على خلاف الأصل الذي غالبا ما يكون أكثر تجريدا وخال من القيود.

– تعريف الأصل:

لغة: الأصل في اللغة هو أسفل كلّ شيء، جاء في لسان العرب " الأصل أسفل كلّ شيء، وجمعه أصول لا يكسّر على غير ذلك...واستأصل القوم: قطع أصلهم...وأَصَّلَ الشّيْءَ: قتله علما فعرف أصله". وهو الأساس الذي يبنى عليه غيره، ورجل أصيل: له أصل...ورأي أصيل: له أصل"[1].

وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس(ت395هـ):" الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض؛ أحدها: أساس الشيء...فالأصل أصل الشيء"[2].

ممّا تقدّم، نخلص إلى أنّ الأصل هو مرجع الشيء والأساس الذي يرتهن ويلتجأ إليه.

اصطلاحا:

قال السّبكي: " الأصل ما يتفرّع عنه غيره"[3].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة(أ ص ل).

[2]- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مراجعة : أنس مُحَمَّد شامي، دار الحديث، مصر، ط1، سنة 2008، ص:44.

[3]- علي بن عبد الكافي السّبكي(ت765هـ)، وولده تاج الدّين السّبكي(ت771هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، سنة2001، ج:1، ص:20.

لقد تعدّدت دلالة مصطلح الأصل عند النحاة؛ فقد" يطلق الأصل في النّحو ويراد به ما يستحقّه الشّيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرّد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تاريخيّا خامسة، وغيرها من المعاني"[1].

– تعريف الفرع:

لغـــة:

ذهب الأصفهاني في كتابه، في ماهية الفرع؛ حيث قال:" فرع الشجر: غصنه، وجمعه: فروع؛ قال تعالى:﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[2]، واعتبر ذلك على وجهين: أحدهما بالطول، فقيل: فرع كذا: إذا أطال، وسمّي شعر الرأس فرعا لعلوّه، وقيل: رجل أفرع، وامرأة فرعاء، وفرعت الجبل وفرعت رأسه بالسيف...، والثاني اعتبر بالعرض، فقيل: تفرّع كذا، وفروع المسألة، وفروع الرجل: أولاده"[3].

تشير لفظة الفرع، حسب ما ورد في المعاجم اللغوية، إلى معنى العلوّ، وهو خلاف الأصل.

اصطلاحا:

أمّا مفهوم كلمة الفرع اصطلاحا، فقد جاء في كتاب التعريفات، الفرع: " خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبْنَى على غيره"[4].

إنّ الأصل والفرع قاعدتان أصوليتان، هاتان القاعدتان تنصّان على أنّ الأشياء التي لها أنواع، لها أصل ولها فرع، فما جاء على أصل، لا يُسأل عن علّته، أمّا إذا جاء على فرعه، فإنّه يسأل عن علّته؛ ويمكن تفسير هذا الكلام وتطبيقه من خلال المخطط الاتي:

---

[1]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، لبنان، ط1، سنة2001، ص :75.

[2]- سورة إبراهيم، الآية :24.

[3]- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، ط1،د ت، ص:632.

[4]- الجرجاني التعريفات، ص :85.

الأصل والفرع في أصول النحو

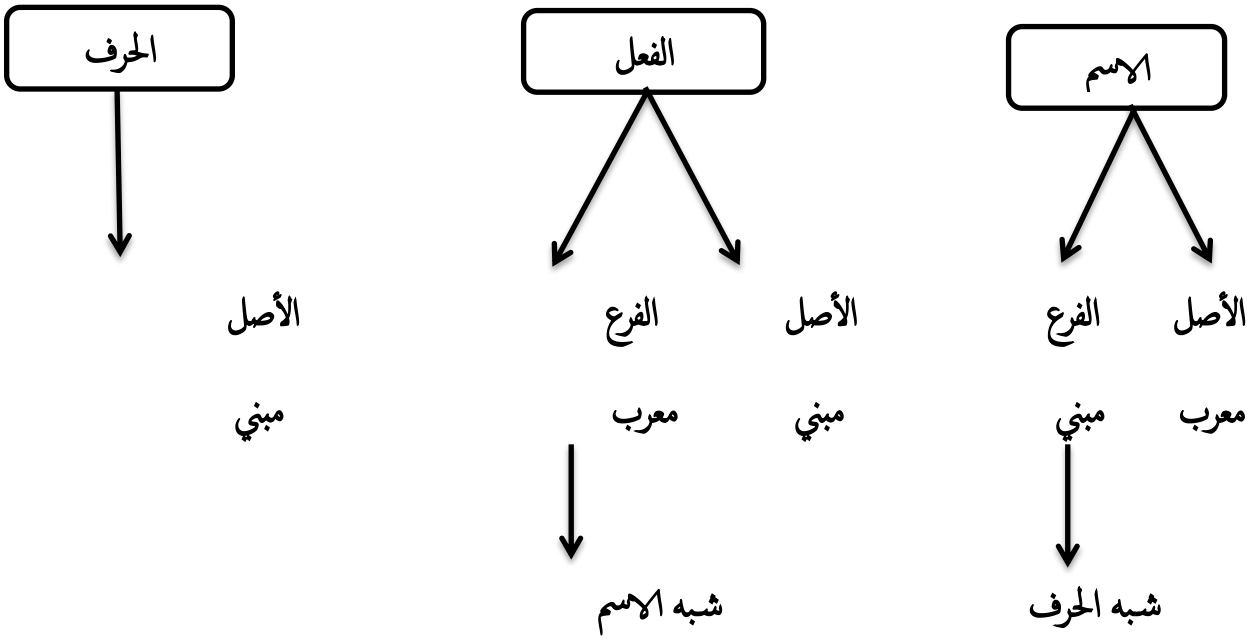

فالأصل في الاسم الإعراب، لأنّ أغلب الأسماء معربة، والبناء فرع في الأسماء لأنه شبه للحرف، فكل الحروف مبنيّة. والأصل في الأفعال البناء، فالفعل الماضي والأمر مبنيان، والمضارع إذا اتّصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة أو نون النسوة كذلك يُبنى. والإعراب فرع في الأفعال، ما كان منها شبه للاسم؛ مثال ذلك: الفعل يَذْهَب له نفس الميزان العروضي مع صيغة فَاعِل، ولهذا فالفعل شبه للاسم. أمّا الحرف فالأصل فيه البناء ولا يوجد فرع له.

وهذا هو تقسيم الاسم والفعل والحرف بحسب الأصل والفرع.

تجدر الإشارة ههنا، إلى أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ) يُعدّ أوّل من استعمل هذا المصطلح في كتابه العين، وفي هذا السياق، يرى الأستاذ أشرف ماهر أنّ مصطلح الأصل" من المصطلحات التي عرفها الخليل ابن أحمد الفراهيدي، فقد استخدمها في كتاب العين، حيث قال: ليس للعرب بناء في الأسماء، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على

خمسة أحرف في فعل او اسم فاعلم أنّها زائدة على البناء، وليس من أصل الكلمة"[1]، يفهم من هذا الكلام، أنّ الأصل في الكلمة ما كان مشكلا من حروف ثابتة غير زائدة، وما كان من الحروف الزائدة فهي فرع. كما استعمل سيبويه هذا المصطلح كثيرا في كتابه، ولكن بمصطلح آخر وهو: الأوّليّة، ومنه قوله: " الأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكّنا"[2]، وقال: "اعلم أنّ المذكر اخف علهم من المؤنث، لأنّ المذكر أوّل وهو أشدّ تمكّنا"[3]، فالأصل عند سيبويه هو ما يسمّه الأوّليّة.

– الأصل في الوضع:

مما لا شكّ فيه أنّ الوضع هو " جعل دلالة ما تستحضر وتظهر باستعمال وسيلة ظاهرة تدركها الحواس(الأصوات، الألوان،...)، وقضيّة بدايات المواضعة للغة قضيّة بعيدة الغور لا يكاد يخرج منها بقول فصل؛ فمن قائل إنّ اللغة توقيف من عند الله، فالله هو الواضع، ومن قائل إنّ اللغة تواضع واصطلاح بشريّ"[4].

– **أصل وضع الحرف:** أصل وضع الحرف الصوت، ويقصد به المخرج الأصلي للصوت، وكذا مجموع الصفات التي يكتسبها حينما ينطق منفردًا[5].

– **أصل وضع الكلمة:** أصل وضع الكلمة- من حيث هي لفظ مفرد يدلّ على معنى بالوضع- فتحديد أصل وضعها ينتج من تقاطع بنيتين اثنين هما:" البنية المعجميّة": والتي تمثّل أصل

[1]- أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة كشاف معجمي، دار غريب، مصر، ط1، سنة2001، ص:13.

[2]- عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، لبنان،ط1،سنة2001،ج:1،ص:20.

[3]- المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- الزايدي بودرامة، نظرية الأصل والفرع وتطبيقاتها، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، العدد:3، ص:258.

[5]- تمام حسان، الأصول: دراسة ابتسمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،ط1، سنة 1991،ص:124.

الاشتقاق،" والبنية الصرفيّة": التي تمثّل هيئة الكلمة في حركاتها، وسكناتها، وأصول حروفها[1]، فكل كلمة لها معنيان: معنى لغويّ: وهو ما يفهم من مادّة تركيبه، ومعنى صيغي: وهو ما يفهم من هيئته: أي حركاته، وسكناته، وترتيب حروفه...فالمفهوم من مادّة (ضرب) استعمال آلة التأديب في محلّ قابل له، ومن هيئته وقوع ذلك الفعل في الماضي، وتوحيد المسند إليه، وغير ذلك، لذلك يختلف كلّ معنى باختلاف ما يدلّ عليه"[2]، ولنضرب مثالا على ذلك؛ كلمة (ساجد)، أصل اشتقاقها هو الجذر: (س ج د)، وهو الأصل الذي تحيلنا عليه المعجمات، أما أصل الصيغة فهو: فاعل، والتي تدلّ على من قام بالفعل، ومن تقاطع هاتين البنيتن جاءت كلمة : ساجد، وهذا أصل وضعها ما دانت حافظت على الاشتقاق وأصل الصيغة ولم تخالف هذين الأصلين.

- **أصل وضع الجملة:**

الأصل في الجملة أن يكون الفعل في الرّتبة الأولى، والفاعل في الرّتبة الثانية، والمفعول به في الرّتبة الثالثة، وقد يتقدم عنصر أو يتأخر، وهو ما يسمى عدول عن الأصل، فتصبح الجملة كالآتي: الفعل ثمّ المفعول به ثمّ الفاعل؛ فيتقدّم المفعول به ويتأخر الفاعل.

- **أصل القاعدة:**

المراد بأصل القاعدة" تلك القاعدة السابقة على القيود، والتعريفات، كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدّم الفعل على الفاعل، وتقديم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله، وهلمّ جرًّا، وأكبر القواعد على الإطلاق قاعدة الإفادة؛ أي: قاعدة امن اللّبس، وهي التي تقول: الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة، ثمّ يليها في الأهميّة تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقّق به الإفادة من القرائن"[3].

---

[1]- تمام حسان، ص :131-132.

[2]- ينظر: حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ، ص:110.

[3]- تمام حسان، الأصول: دراسة ابستمولوجية في الفكر اللغويّ العربيّ، ص:131.

إنّ أدنى تأمّل لهذا الكلام يوحي إلى أنّ " القاعدة هي الكيان المنظّم للنظريّة النحويّة العربيّة، ذلك أنّها تشمل كلّ الأطر التقعيديّة التي تعكس الاستعمال العربيّ الصّحيح، وأبرزها التعريفات لأنّها الموصلة إلى فهم هذه القواعد"[1].

– العدول عن الأصل:

العدول مصدر الفعل عَدَلَ، ومن معاني هذا الفعل ومصدره العَدْل، ويراد به المَيْلُ، فالعدْلُ" أن تعدل الشيء عن جهته فتميله، وعدلتُهُ عن كذا، وعدلْتُ أنا عن الطريق حِدْتُ"[2]، والعدل بمعنى التقويم عند الميل، كقوله تعالى:﴿يَأَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ الذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾[3]، وقول سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه:" الحمد لله الذي جعلني في قوم إذا مِلْتُ عدلوني كما يُعَدَّلُ السَّهم في الثِّقات"[4]، وقول المرار في الوافر[5]:

فَلَمَّا أَنْ صَرمْتُ وكان أَمْرِي قَوِيمًا لَا يَمِيلُ بِهِ العُدُولُ

مما تقدم يمكن القول، إنّ العدول في اللغة معناه الميل عن الأصل، وهذا المعنى قريب من المعنى الاصطلاحي.

العدول في الاصطلاح:

نشير ههنا إلى تعدّد مصطلحات العدول، ومن هذه المصطلحات والتسميات المختلفة نذكر: الانزياح، الخرق، الخروج عن سنن اللغة، الانحراف، المجاز وغيرها؛ وممن عرفوا العدول أبو البقاء العكبري(ت616هـ)؛ حيث نلفيه يقول:" والعدل هو أن يقام بناء مقام بناء آخر في لفظه، فالمعدول عنه أصل للمعدول إليه"[6]، أمّا ابن هشام(761هـ) فيعرفه على النحو الآتي:" والعدل هو

---

[1]- بودرامة، نظرية الأصل والوضع وتطبيقاتها، ص:263.

[2]- الخليل، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم أنيس، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، سنة1981. ج :2، ص:39

[3]- سورة الانفطار، الآية:7-6.

[4]- الزمخشري، أساس البلاغة، دار مطابع الشعب، القاهرة، سنة1960. ص:617.

[5]- ابن منظور، لسان العرب، ج :11 ، ص: 332 .

[6]- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة 1995، ج:1، ص:502.

تحويل الاسم من حال إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي"[1]. وقال الرضي الاستراباذي(ت686هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب(ت646هـ):" يقال اسم معدول؛ أي: مصروف عن بِنيته، والعدول : الانصراف والخروج"[2].

وفي نفس السياق، استعمل ابن الأثير، مصطلح العدول، وهو عنده الانتقال من صيغة لفظية إلى صيغة أخرى؛ يقول في هذا الصدد:" العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلاّ لنوع خصوصيّة اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلاّ العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطّلع على أسرارها، وفتّش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كلّ كلام، فإنّه من أشكلِ ضُروب علم البيان وأدقّها فهما، وأغمظها طريقًا"[3].

يفهم من هذا الكلام، أنّ العدول النحوي هو ذلك التحول الحاصل على مستوى الحرف أو المفردة أو على مستوى التركيب ، وذلك عن طريق الانتقال من صيغة إلى أخرى، أو من تركيب إلى تركيب آخر؛ ومن تطبيقاته، كأن يرد السياق ابتداء بالفعل الماضي ثم يعدل عنه إلى المضارع أو الأمر، أو أن يرد الفعل في السياق مضارعا ثم يعدل عنه إلى الماضي، أو يعدل عن جملة اسمية إلى فعليّة والعكس، وهكذا؛ ومثال ذلك:

- **العدول في الحرف:** مثال ذلك ؛

- **قوله تعالى:**﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4]، أي بسبب ما أفضتم منه، الشاهد في هذه الآية حرف الجرّ "في"؛ حيث أنّه يفيد الظرفية، لكنه في هذه الآية عدل عن المعنى الأساس وأفاد السّببيّة.

---

[1]- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، إيران، د ت، ص :310.

[2]- الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن الحفظي، ويحي بشير مصطفى، جامعة مُحَمَّد بن سعود الإسلاميّة، ط1، سنة1966، ج:1، ص:113.

[3]- ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، تح: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط2، د ت، ج:2، ص: 180.

[4]- سورة النور، الآية :14.

- **وقوله تعالى:**﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1]، استعارة حرف الجر "في" للدّلالة به على معنى حرف الجرّ "على"؛ "وأصل الكلام: لأصلّبنّكم على جذوع النّخل ولأثبّتنّكم فيها بالمسامير التي تدخل في الجذوع، فنابت التعديّة بحرف الجرّ"في" في مناب ذكر الفعل الذي حُذف، وضمّنَ الفعل المذكور معناه"[2].

- **العدول في الأفعال:** مثال ذلك؛

- **قوله تعالى:**﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحَ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[3]، الشاهد في هذه الآية، العدول عن صيغة الماضي(أصبحت) إلى صيغة المضارع(تصبح).

- **العدول في الأسماء:** ومثال ذلك؛

- **قوله تعالى:**﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى المَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾[4]، والمراد هنا الماءين؛ ماء السماء وماء الأرض، فعدل عن صيغة المثنى (الماءين)، إلى صيغة المفرد(الماء)؛ لأنّ الماء اسم جنس يكون جمعا ومفردا.

- **العدول في التركيب(الجملة):** ومثال ذلك؛

- **قوله تعالى:**﴿بِيَدِكَ الخَيرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[5]، ثمّة عدول عن التركيب الأصلي، وأصل التركيب الإسنادي للجملتين(الخير بيدك إنّك على كلّ شيء قدير)، فتقديم الخبر (شبه الجملة) أفاد أنّ الخير كلّه بيد الله حصرا.

---

[1] - سورة طه، الآية :71.

[2] - عبد الرحمن حبَنّكّة الميداني، البلاغة العربيّة، دار القلم، دمشق، ط1، سنة1996، ج:2، ص:239.

[3] - سورة الحج، الآية :63.

[4] - سورة القمر، الآية :12.

[5] - سورة آل عمران، الآية:26.

-**وقوله تعالى:**﴿لِلّه مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[1]، ثمّة عدول عن التركيب الأصلي؛ وهو: ما في السّماوات والأرض لله، فقدّم الخبر (لله) على المبتدأ (ما).

- الردّ إلى الأصل:

المراد بالأصل ههنا: الأصل غير المرفوض؛ فقد تحدّث ابن جنّي في كتابه الخصائص، عما يجوز أن يراجع من الأصول، وما لا يجوز ، في باب عنونه بـ: " باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع"؛ فقال: " اعلم أنّ الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: ما لا تمكن مراجعته-أي ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة- لأنّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله"، وذلك كالثلاثي المعتلّ العين، نحو:(قام، وباع، وخاف، وهاب، وطال)، فهذا ممّا لا يراجع أصله أبدا[2].

يقصد بالأصل ردّ الأشياء إلى أصولها المستعملة، سواء بالإضمار، أو بالإضافة، أو بالألف واللام، أو بالتثنية، أو بالجمع، أو بالتصغير، أو بالنسب...إلى غير ذلك من الوسائل التي تردّ الشيء إلى أصله[3].

ومن أمثلة ردّ الأشياء إلى أصلها؛

-ردّ الميم إلى أصلها في فـم:

تبدل الميم وجوبا من الواو في : "فـم" إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر، وأصله: فوه، ودليل ذلك: الإضافة إلى ظاهر أو مضمر، نحو: (فو زيد، وفوك)؛ لأنّ الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها[4].

---

[1]- سورة البقرة، الآية :284.

[2]- الخصائص، ابن جنّي، ج:2، ص:347-348.

[3] - يحي كمال حلمي، ردّ الأشياء إلى أصولها في العربية-طرقه ومسائله-،مجلة قطاعات كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، جامعة الأزهر، العدد:10، ص:442-443.

[4]- ينظر : خالد الأزهري التصريح بمضمون التوضيح ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، سنة2000،ج:2، ص:742 .

ويقال في "فم": "فِيّ"، بردّ الواو التي هي الأصل، وقبلها ياء، وإدغامها في الياء[1].

– ردّ التثنيّة لام الكلمة الحذوفة:

قال المبرّد في المقتضب:" يدلّك على ما ذهب من (أَبٍ وأَخٍ) التثنيّة..."[2]؛ ومثال ذلك :" أب وأخ وحم"، تقول في المثنى: " هذان أبوان وأخوان وحموان"، " رأيت أبوين وأخوين وحموين"، و " مررت بأبوين وأخوين وحموين".

– الاستدلال بالجمع في الردّ إلى الأصل: ومثال ذلك؛

الصلاة أصلها: صلَوَة، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها، قلبت في اللفظ ألفا؛ والذي يدلّ على ذلك جمعها على : " صلَوَات"، والجمع يردّ الأشياء إلى أصلها.

[1]- ينظر : السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، د ت، ج:2، ص:534.

[2]- المبرد، المقتضب، تح: مُحَمَّد عبد الخاق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، ج : 1، ص:227.

المحاضرة رقم13:

الاجتهاد ومواقف العلماء منه

– تعريف الاجتهاد:

لغة: الأصل اللغوي لكلمة الاجتهاد مأخوذ من مادة(ج ه د) ومصدرها الجَهْدُ والجُهْدُ، بفتح الجيم وضمّها، وتطلق على: بذل الوسع والطاقة، وبلوغ الغاية في الطلب، وتحمل المشقة[1]؛ قال تعالى:﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾[2]؛ أي: طاقتهم. ويقال: جَهَدَ دابّته وأَجْهَدَهَا، إذا حمل عليها في السير فوق طاقتها[3].

والاجتهاد: أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة، يقال: جهدت رأيي، وأجهدته: أتعبته بالفكر[4].

مما تقدم نخلص إلى أنّ الاجتهاد في اللغة يراد به بذل الوسع والطاقة، وتحمل المشقة.

اصطلاحا:

أمّا الاجتهاد في الاصطلاح، فأكثر ما يستعمل هذا المصطلح عند الفقهاء، ولا يكاد يخلو مؤلف في أصول الفقه من تناول الاجتهاد بالبحث، وعقد له بعض الأصوليين أبوابا في كتبهم، وخصّه آخرون بالتّأليف[5].

---

[1]- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت393هـ)، الصحاح ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987،ج: 2، ص:460-461.

[2]- سورة التوبة، الآية : 79.

[3]- ينظر : الجوهري، الصحاح، ج:2، ص:460، مادة (ج ه د).

[4]- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: مُحَمَّد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت، ص :101.

[5]- هالة مُحَمَّد زهران، الاجتهاد في النحو العربي عند المتقدمين والمعاصرين، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني، الاجتهاد في الفكر الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، الإسكندرية، سنة 2018/ المجلد :2، ص :421.

كما لا يسمّي بعض الأصوليين استنباط الأحكام اللغوية اجتهادا[1]، لكنّ الرّاجح عندهم أنّ الاجتهاد في اللغويات يسمّى اجتهادا[2].

لم تذكر الكتب التراثية للنحو وأصوله تعريفا للاجتهاد النحوي، لكننا نجد تعريفا للأستاذ أمين الخولي، حيث عرّفه بأنّه: " البحث الحر المنتفع بآخر ما وصلت إليه الإنسانية من جهد في الدّرس اللغويّ، وعدم قبول أقوال الأولين في ذلك، بلا تمحيص، على أن يبذل في ذلك البحث الحر أقصى وسع الإنسان في طلب المعرفة، أداء لواجبه الكامل في طلب الحقيقة، حتى يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب للمعرفة"[3]؛ نخلص من خلال هذا التعريف، أنّ الاجتهاد يقدم إضافة جديدة لآخر ما توصل إليه البحث في الدرس اللغوي، وكذلك يؤدّي الاجتهاد إلى عدم قبول آراء المتقدّمين من غير تمحيص وبحث واستقصاء.

أمّا تعريف الاجتهاد في كتب الفقه، فثمّة تعريفات عدّة للمصطلح ، نذكر منها:

- " استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية"[4].
- " استفراغ الفقيه الوسع؛ لتحصيل ظنّ بحكم شرعيّ"[5].
- " بذل المجتهد وُسْعَهُ في طلب العلم بأحكام الشرع"[6].

---

[1] - وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة 1986، ص :422.

[2] - مُحَمَّد أبو النور زهير، أصول الفقه، المكتبة الزهرية للتراث، د ط، د ت، ج :4، ص:188.

[3] - أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة،ط1، سنة1961، ص :70

[4] - البيضاوي عبد الله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، سنة2006، ص:124.

[5] - ابن الحاجب عثمان بن عمر، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، سنة2006، ج:2، ص:1204.

[6] - أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د ط، د ت، ، ج : 4، ص:4.

إنّ أدنى تأمّل لهذه التعريفات الاصطلاحيّة، يوحي إلى أنّ الاجتهاد هو استفراغ للجهد والوسع، أو بمعنى آخر، فالمجتهد يفرغ ما في جعبته من جهد ووسع حتّى لا يبقى شيء، وذلك كلّه في سبيل استنباط الأحكام شرعيّة كانت أم لغويّة.

– نشأة الاجتهاد:

يجمع الباحثون أن نشأة الاجتهاد النحوي، يعود إلى نشأة علم النحو، ولا شكّ أنّ أوّل اجتهاد في تأسيس علم النحو كان مع عليّ – رضي الله عنه- عندما دخل عليه أبو الأسود الدؤلي فرآه مطرقا مفكّرا، فقال: فيم تفكّر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثمّ أتيته بعد أيام فألقى إليّ صحيفة فيها" بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، الكلام لله اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[1].

إنّ تقسيم أمير المؤمنين علي –رضي الله عنه- للكلام إلى اسم وفعل وحرف، ينمّ عن اجتهاد، فلولا آلية الاجتهاد لما ظهر هذا التقسيم.

إنّ الحديث عن الاجتهاد، يقودنا إلى الحديث عن رائد الاجتهاد بلا منازع، إنه أبو الأسود الدّؤلي، باعتباره أوّل من نقط المصحف ؛ إذ تعتبر الخطوة الثانية في الاجتهاد النحوي بعد علي- رضي الله عنه-؛ يقول لكاتبه في هذا الصدد: " إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئا من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين"[2]، لقد نتج عن اجتهاد أبي الأسود الدّؤلي هذه الحركات الإعرابيّة: الفتحة، والضمة، والكسرة، التي أصبحت فيما بعد علامات الإعراب وآثار العوامل.

[1]- القفطي إنباه الرواة على أنباء النحاة ، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط1، سنة1986، ج:1، ص:39.

[2]- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه مُحَمَّد الزيني، ومُحَمَّد المنعم الخفاجي، طبعة الحلبي، ط1، سنة 1995.ص:16.

لقد" استمرّت اجتهادات العلماء وتشعّبت، فلو تتبّعنا ما نثره يونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، لرأينا الكثير مما يعجز عنه البيان، وأثمر الاجتهاد على ظهور المؤلفات الخالدة ولا أدلّ على ذلك من مؤلفات سيبويه وابن السرّاج والفارسي وابن جنّي[1].

ويستمر الاجتهاد في زماننا هذا وذلك من خلال التنقيب عن التراث ومحاولة تحقيقه، وقراءته من زوايا شتّى، في محاولة لتبسيط مادته العلميّة، وتيسيرها للناشئة.

- **شروط المجتهد:** أربعة؛ وهي:

1-أن يكون عالما بلغة العرب، حيطا بكلامها، مطلعا على نثرها ونظمها.

2-إحاطته بنصوص أئمة النحو من سيبويه غلى زماننا هذا.

3-إحاطته بالأصول النحويّة.

4-متمكنا من الاستنباط بناء على فهمه وسعة اطلاعه.

- **مراتب المجتهدين:**

المجتهدون قسمان:

1- **المجتهد المطلق:** وهو الذي يستقلّ بإدراك الأحكام النحويّة من الأدلّة من غير تقليد وتقيّد بمذهب آخر[2]؛ ومنهم الخليل وسيبويه، رأسا مدرسة البصرة، والكسائي والفراء، رأسا مدرسة الكوفة، وكذلك من المتأخرين الذين" ينتهجون منهجا يقوم على الانتخاب من آراء المذهبين البصري والكوفي مع الانفراد بآراء لم يُسبق إليها، ومع وفرة الاستنباطات وكثرة التحليلات والاحتجاجات"[3].

---

[1]- هالة محمّد زهران، الاجتهاد في النحو العربي عند المتقدمين والمعاصرين، ص :432.

[2]- ابن الصلاح، المستفاد من أدب المفتي والمستفتي، تحقيق: موفق بن عبد الله القادر، عالم الكتب، ط1، سنة 1987 ص:87.

[3]- هالة محمّد زهران، الاجتهاد في النحو العربي عند المتقدمين والمعاصرين، ص:434-435.

2- المجتهد المقيّد:

والمراد به مجتهد المذهب؛ وهو المجتهد المقيد بمذهب من المذاهب النحوية، كأن يكون عالما بتفاصيل المذهب البصري كله من أصول نحوية بُني عليه مذهبه، ورجالاته، وما قيل من آراء في الأصول والفروع، والخلاف داخل المذهب؛ يقول أحمد أمين في ظهر الإسلام في معرض حديثه عن مراتب المجتهدين: " إن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه، فإن اجتهد أحد كابن مالك وأبي حيان؛ فكالذي نسميه في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهادا مطلقا، فقد وضع الخليل وتلميذه سيبويه بناءً في النحو قوي الدعائم لم يسهل هزه ولا نقضه، إنما الذي خرج واجتهد اجتهادا مطلقا هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي"[1].

نخلص مما تقدم، أن الاجتهاد بوصفه جسرا لخلود النحو واستمراره، فهو ثمرة معرفة أصول النحو، والطريق الموصل لمعرفة الأحكام النحوية، وأن بابه-أقصد الاجتهاد- مفتوح إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

[1]- أحمد أمين، ظهر الإسلام، مؤسسة هنداوي، للتعليم ،د ب، د ط، سنة 2013، ج :3،ص: 540.

المحاضرة رقم14:

نظرية العامل

تمهيد:

إنّ الأمر الذي لا يعزب عنه أحد، أنّ نظرية العامل في النحو العربي هي العمود الفقري واللبنة الأساس، الذي يدور حولها كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعيّة، فهي من الأسس التي شيّد عليها النحويون القدامى صرح منهجهم في دراسة النحو العربيّ، فإنّ سيطرتها على تفكير النحاة دليل على أنّها ذو شأن عظيم، وأنها ذات أهمية بالغة في الدرس النحوي العربي.

يتفق جلّ الباحثين، على أنّ نظرية العامل هي نظرية عربية خالصة، ذلك أنها ولدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثّرات أجنبية[1]؛ إذ يعتقد أنّ الخليل بن أحمد هو من أرسى الدعائم الأولى لنظرية العامل، وهو أول من ذكر العوامل، في معرض حديثه عن عمل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ. قال سيبويه:" زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت(كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلاّ أنّه ليس لك أن تقول كأنّ أخوكَ عبدَ الله، تريد كأنّ عبدَ الله أخوك، لأنّها لا تصرّفُ تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان). فمن ثمّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين(ليس) و(ما)، فلم يجروها مجراها. ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال في ما بعدها وليست بأفعال"[2].

مما تقدّم، نخلص إلى أنّ حركات الإعراب لا تأتي من عدم أو من فراغ، بل هي نتيجة عامل(مُؤَثّر)، دخل على تلك الكلمات، فأحدث فيها حركات الإعراب.

– مفهوم نظرية العامل:

[1]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن،سنة2002،ص :45.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج:2، ص:131.

يكمن جوهر النظرية كما ذهب إليه النحاة: أنّ أيّة ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة(رفعا أو نصبا أو جرّا أو جزما)، لا بدّ له من وجود مؤثّر يعمل فيها كي تكتسب تلك الظاهرة. فالفعل مثلا يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول به، وكان وأخواتها تعمل الرفع في أسمائها، والنصب في أخبارها، وعلى العكس منها، وعلى العكس منها، فإنّ وأخواتها تعمل النصب في أسمائها وارفع في أخبارها، وحروف الجرّ تعمل في الأسماء التي تليها فتخفضها، وحروف الجزم تعمل في الأفعال فتسكن أواخرها، أو تحذف منها حرف لعلّة أو نون التثنية والجمع والمبتدأ يعمل الرفع في الخبر...الخ[1].

يفهم مما تقدم، أن العامل هو ما يؤثر في أواخر الكلمات ويرفعها أو ينصبها أو يجرّها أو يسكنها، وتجدر الإشارة ههنا، إلى أنّ فكرة العامل هي فكرة عقليّة بحتة، ولا عجب في ذلك، لأنّ النحو كلّه" عقل من نقل".

ثمّة تعريفات كثيرة للعامل؛ منها:

- عرّفه **الشريف الجرجاني(ت816هـ)** بقوله:" العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2].
- عرفه **ابن بابشاذ(ت469هـ):** " العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، على حسب اختلاف العوامل"[3].

إنّ أدنى تأمّل لهذين التعريفين، يوحي إلى أنّ العامل هو الموجد للحركة الإعرابية؛ سواء أكانت هذه العلامة الإعرابية: حركة أو سكونا أو حرفا.

- **شرح نظرية العامل:**

[1]- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص :270.

[2]- الجرجاني، التعريفات، ص:78.

[3]- ابن باشاذ، المقدمة المحسبة، نقلا عن: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، ص:47.

سأسوق هنا نصّا للدكتور حسن عباس على طوله نظر لأهميّته؛ يقول في هذا الصدد:" لقد استقرّ في رأي النحاة أنّ الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنّما هي أثر لمؤثّر أوجدَها، ولا يتصوّر العقل وجودها بغيره متأثرين، متأثّرين في هذا بما يقرر في العقائد الدينيّة ومجالات (علم الكلام) من أنّ لكلّ حادث محدِث، ولكلّ مُوجَد موجِد، ولا يصحّ في الذّهن مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بدون صانع. وإذا كانت الحوادث لا بدّ لها من محدِث ولا يوجد واحد بغير موجِد فرد، ويستحيل أن يستقلّ المخلوق بخلق نفسه كما يستحيل المعدوم بإيجاد نفسه ومنحها الحياة وهو فاقدها فقدانا أصيلا، وهنا نقول: من الذي أوجد الرفع والنصب في الكلمات؟ لا بدّ من موجِد فردٍ قياسا على ما مضى، ولا خلاف عندهم وعند غيرهم في ذلك إنّما الخلاف في كنه ذلك الموجد، وحقيقة العامل الذي يعمل الرفع أو والنصب أو الجرّ أو الجزم... ويصنع ذلك أهو المتكلّم الذي يتصرّف في الكلمات كما يَهْوَى أم هو صانع آخر ظاهر أم غير ظاهر يجلب الحركات المختلفة باختلاف التعبيرات ووجوه الكلام؟ فإذا قلنا(الشّمسُ نافعةٌ، كانت الشّمسُ نافعةً، إنّ الشّمسَ نافعةً، يتمتّع الناس بالشّمسِ النّافعةِ)، فما الموجد الذي أوجد الضمّة، أو الفتحة أو الكسرة في الكلمات السابقة فجعل أواخرها مرفوعة حينا، منصوبة أو مجرورة حينا آخر، وقد ينقل إحداها من الرفع أو من النصب أو من الجرّ إلى غيره، ما الذي فعل هذا وكان له وحده القدرة على إيجاده وخلقه؟ وإن شئت فقل: ما العامل الذي عمل وانفرد به؟[1] إنّه العامل اللفظي أو غير اللفظي عند الكثرة الغالبة من النحاة، وإنّه المتكلم في رأي ابن مضاء الأندلسي[2].

- **أهمّ الكتب التي ألفت في العوامل:**

- العوامل المائة في النحو لعبد القادر بن عبد الرحمن لجرجاني(ت471هـ)، وهو كتاب صغير ذائع الصيت.

[1]- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، نقلا عن: التواتي بن التواتي، محاضرات في علم أصول النحو، ص:271-272.

[2]- التواتي بن التواي، محاضرات في علم أصول النحو، ص :272.

- المصباح في النحو للمطرزي(ت610هـ).
- العوامل لابن معطي الزواوي الجزائري.
- العوامل في النحو لعلي بن فضال القيرواني.
- **أقسام العوامل:**

تنقسم إلى قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنويّة؛

1- **العوامل اللفظيّة:**

وتنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية.

فالعوامل اللفظية السماعيّة هي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل مثلا، فإنّ الباء وأخواتها تجرّ الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها[1].

أما اللفظية القياسية: ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها. وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل...[2].

أولا- العوامل اللفظية السماعيّة[3]:

وهي واحد وتسعون عاملا، تحت ثلاثة عشر نوع:

النوع الأوّل: حروف تجرّ الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفا: من- إلى – في – اللام – رُبَّ – على- عن- الكاف- مذ ومنذ- حتى- واو القسم- تاء القسم- باء القسم- حاشا- خلا- عدا.

النوع الثاني: الحروف الاتي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف:

إنّ – أنّ – لكنّ – ليت – لعلّ.

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا – م، المشبهان بليس.

---

[1]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي ،ص:53.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- نفسه ،ص:54-55.

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف:

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن- لن – كي – إذن.

النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن – لم – لما – لام – الأمر- لا: الناهية.

النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معن(إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: مَن- أي- ما – متى – مهما – أينما – أنّى – حيثما – إذما.

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة – كأين – كذا.

النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب وهي تسع كلمات. والناصية منها ست كلمات رويد – بله- هاء – دونك – عليك – حيهل. والرافعة منها ثلا كلمات: هيهات – شتان –سرعان.

النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلا: كان – صار – أصبح – أمسى – أضحى – ظلّ – بات – مازال – ما برح – ما فتئ- ما انفك – ما دام – ليس.

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا، وهي أربعة افعال: عسى – كاد - كرب – أوشك.

النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذمّ، ترفع الاسم المعرّف بلام التعريف وبعده، اسم معروف يسمى المخصوص بالمدح والذمّ، هي أربعة أفعال: نعم – بئس – ساء – حبّذا.

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي علمت- رأيت- وجدت " وهذه الثلاثة لليقين"، وظننت – حسبت – خلت – "للشك" وزعمت" متوسطة بين الستة" فهذه سبعة.

ثانيا- العوامل اللفظية القياسية[1]:

وهي سبعة: الأول: الفعل على الإطلاق. الثاني: اسم الفاعل- الثالث: اسم المفعول- الرابع: الصفة المشبهة- الخامس: المصدر—السادس: الاسم المضاف- السابع: الاسم التام.

2- **العوامل المعنويّة[2]:**

وهي عند الكوفيين أكثر عددا منها عند البصريين؛ واسمها يدلّ عليها، إنها معنى من المعاني التي لا نطق فيه، وهو معنى يعرف بالقلب، ليس للّفظ حظّ فيه[3]؛ ومثال ذلك جملة: زيدٌ قادمٌ فالعامل في زيد عامل لا نتلفظ به أدركناه به بل أدركناه بالقلب، وهو الابتداء، فلما تجرد لفظ زيد من العوامل زيد من العوامل اللفظية أدركنا بأن العامل فيه معنوي، وجملة(يجتهد الطالب)، فالعامل فيها معنويّ وهو التجرّد من النّاصب والجازم.

فالعوامل المعنوية أمران: الأول: العامل في المبتدأ والخبر. الثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع.

تطبيقات:

التطبيق رقم(01):

" أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله، وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدّ الجسم بالدّم والحيوية".

مُحَمَّد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث.

- عمّ يتحدث النص؟ .
- ما تعريف علم أصول النحو؟

[1]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص :55.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- نفسه، الصفحة نفسها.

التطبيق رقم(02):

" وأوّل مؤلّف مشهور عن هذا الموضوع- فيما أعلم-هو" الأصول في النحو" لابن السراج(ت316هـ) وقد ضمّ كتاب الخصائص لابن جنّي(392هـ) أبحاثا قيمة من تلك الأصول، ثمّ ألف ابن الأنباري(ت577هـ) رسالتيه المختصرتين" الإغراب في جدل الإعراب" و" لمع الأدلّة في أصول النحو" فقدم فيهما آراء مفيدة سديدة اعتمد السيوطي (ت911)، على الكثير منها فيما بعد مصنفه" الاقتراح في علم أصول النحو". مُحَمَّد عيد (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث).

- حلّل النصّ في ضوء ما درست.

التطبيق رقم (03):

إعراب آيات من القرآن:

1- قال الله تعالى:﴿ ق وَالقُرْآنِ المَجِيدُ* بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ * أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ (سورة ق، الآية1-3).

2- وقال تعالى:﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ* فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ﴾ سورة التوبة، الآية128-129.

التطبيق رقم(04):

1- أوجه إعراب ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

2- أوجه إعراب لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

3- أوجه إعْرَاب لَا إِلَهَ إِلَّا الله.

التطبيق رقم(05):

يقول ابن الأنباري:" القياس هو معظم أدلّة النحو والمعوّل عليه في غالب مسائله".

اشرح القول اعتمادا على ما درست.

التطبيق رقم(06):

ما لفرق بين القرآن والقراءات؟.

ما المقصود بالتواتر والشذوذ في القراءات القرآنية؟.

ما شروط القراءة التي يحتجّ بها؟.

التطبيق رقم(07):

حدّد العلماء إطارا زمانيّا ومكانيّا عليه مدارُ قبول المسموع أو ردّه، لكن بعض اللغويين والنحويين من المتقدّمين والمتأخرين خالفوه، ولم يلتزموا به في مسائل للاستشهاد والتقعيد. مثل لذلك.

التطبيق رقم(08):

إعراب سورة الفاتحة.

التطبيق رقم(09):

إعراب الحديث النبويّ:

عن أمّ المؤمنين أمّ عبد الله عائشة – رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ". رواه البخاري ومسلم

التطبيق رقم(10):

ما لذي يجمع بين الإعراب، والعلّة والعامل في نظرك؟.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش.

- إبراهيم عبدالله رفيدة، النحو وكتب التفسير، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط:2، سنة 1984.

- ابن الأنباري:

- لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، د ط، مطبعة الجامعة السورية، د ت.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، مصر، د ط، د ت.

- ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، د ب،ط1، سنة1999.

- ابن الحاجب عثمان بن عمر، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، سنة2006.

- ابن الصلاح، المستفاد من أد ب المفتي والمستفتي، تحقيق: موفق بن عبد الله القادر، عالم الكتب، ط1، سنة 1987.

- ابن جني(أبو الفتح عثمان):

- الخصائص، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دت.
- مقدمة سر صناعة الإعراب، تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ط:1، سنة 1985.
- ابن خلدون، المقدمة، تح: خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، ط1، سنة1988.
- ابن عصفور، المقرب، تح : الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد،سنة1971.
- ابن فارس ، مقاييس اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي،ط1، سنة2001.

- ابن منظور، لسان العرب، د تح، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، إيران، د ت.
- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة 1995.
- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د ط، د ت.
- أحمد أمين، ظهر الإسلام، مؤسسة هنداوي، للتعليم ،د ب، د ط، سنة 2013.
- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مراجعة : أنس مُحَمَّد شامي، دار الحديث، مصر، ط1، سنة 2008.
- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة،ط1، سنة1961.
- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط:4، سنة1989.
- البيضاوي عبد الله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، سنة2006.
- تمام حسان، الأصول: دراسة ابتسمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،ط1، سنة 1991.
- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، ط2، سنة 2010.
- الجرجاني(علي بن مُحَمَّد بن علي)، التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر،سنة2009.

- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، لبنان، ط1، سنة2001.

- خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1.

- الخليل، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم أنيس، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، سنة1981.

- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: مُحَمَّد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت.

- الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن الحفظي، ويحي بشير مصطفى، جامعة مُحَمَّد بن سعود الإسلاميّة، ط1، سنة1966.

- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة1979.

- الزمخشري، أساس البلاغة، دار مطابع الشعب، القاهرة، سنة1960.

- سيبويه (عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، لبنان،ط1،سنة2001.

- السيوطي(جلال الدين):

- الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، سنة2006.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، د ت.

- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه مُحَمَّد الزيني، ومُحَمَّد المنعم الخفاجي، طبعة الحلبي، ط1، سنة 1995.

- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة،ط:7، د ت.

- القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة ، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط1، سنة1986.

- ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، تح: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط2، د ت.

- عبد الرحمن حبَنّكّة الميداني، البلاغة العربيّة، دار القلم، دمشق، ط1، سنة1996.

- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، سنة2006.

- علي بن عبد الكافي السّبكي(ت765هـ)، وولده تاج الدّين السّبكي(ت771هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، سنة2001.

- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تح: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق،ط1، سنة1987.

- المبرد، المقتضب، تح: مُحَمَّد عبد الخاق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت.

- مُحَمَّد أبو النور زهير، أصول الفقه، المكتبة الزهرية للتراث، د ط، د ت.

- مُحَمَّد الأمين الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، د ط، دار الحديث، القاهرة، سنة2011.

- مُحَمَّد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، سنة1980.

- مُحَمَّد عيد، أصول النحو العربي على ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1973.
وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن،سنة2002.

- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة 1986.

- ياسين جاسم المحيميد، تلحين النحويين للقراء، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة1426هـ.

- المجلات والدوريات:

- مُحَمَّد الحباس، آثار أصولية في خصائص ابن جني، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، سنة2006، العدد :16.

- الزايدي بودرامة، نظرية الأصل والفرع وتطبيقاتها، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، العدد:3.

- هالة مُحَمَّد زهران، الاجتهاد في النحو العربي عند المتقدمين والمعاصرين، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني، الاجتهاد في الفكر الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، الإسكندرية، سنة 2018

- يحي كمال حلمي، ردّ الأشياء إلى أصولها في العربية-طرقه ومسائله-،مجلة قطاعات كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، جامعة الأزهر، العدد:10. أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دراسة كشاف معجمي، دار غريب، مصر، ط1، سنة2001، ص:13.

فهرس الموضوعات

مقدّمة.....1-2

المحاضرة رقم01 :مدخل إلى علم أصول النحو.....5

-تمهيد.....5

-تعريف أصول النحو.....6

فائدته.....9

-تعريف النحو.....9

-فائدته.....10

المحاضرة رقم02: النشأة والمرجعيات.....12

-تمهيد.....12

- نشأة علم أصول النحو ودعوى ابتكاره.....12

- ابن السراج(ت).....12

-أبو علي الفارسيّ(ت377هـ).....14

- ابن جنّي(ت392هـ).....14

- ابن الأنباري(557ه).....15

المحاضرة رقم03: التّأليف وروّاده: ابن جنّي، ابن الأنباري، السيوطي.....17

- تمهيد.....17

- ابن جنّي وكتابه الخصائص.....18

- ابن الأنباري وكتابه لمع الأدلّة.....21

- السيوطي وكتابه الاقتراح في علم أصول النحو.....22

المحاضرة رقم04: السماع : مفهومه وشروطه.....25

- مفهوم السماع.....25

- شروط السماع.....26

المحاضرة رقم05: السَّمَاعُ ومصادره: القرآن والقراءات القرآنية.....27

- القرآن الكريم.....27

-القراءات القرآنية.....27

- شواهد من اعتراض النحاة المتقدمين على قراءة بعض القرّاء.....28

المحاضرةرقم06: السماع ومصادره: الحديث الشريف.....29

- الاستدلال بكلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.....30

-- المانعون.....31

المجوّزون.....31

-المحاضرة رقم07: مصادر السماع: كلام العرب.....32

- كلام العرب.....32

- البيئة الزمانية.....33

- البيئة المكانية.....34

- الحوال.....35

المحاضرة رقم08: القياس النحوي وأركانه: المقيس والمقيس عليه.....37

-تعريف القياس.....37

-أنواع القياس.....39

-أركان القياس.....39

-أهمية القياس.....40

المحاضرة رقم09: القياس النّحوي وأركانه: العلّة والحكم النّحوي.....42

- العلّة.....42

- أقسام العلّة.....42

- الحكم النحوي.....42
- أقسام الحكم النحوي.....43
المحاضرة رقم10: الإجماع وأنواعه: إجماع الفقهاء، إجماع النحاة، إجماع الأصوليين.....45
-تعريف الإجماع.....45
-حجيته.....45
-تقسيم الأصوليين للإجماع.....46
-تقسيم آخر للإجماع.....46
- بعض المسائل النحوية التي أجمع عليها النحاة.....47
المحاضرة رقم11: استصحاب الحال ومواقف العلماء القدامى والمحدثين منه.....48
-تعريفه.....48
- المسائل التي استدلّ فيها النحاة بالأصل.....49
المحاضرة رقم12: الأصل والفرع: أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل.....51
-تمهيد.....51
- تعريف الأصل.....51
- تعريف الفرع.....52
- الأصل في الوضع.....54
- أصل القاعدة.....55
- العدول عن الأصل.....56
- الردّ إلى الأصل.....59
المحاضرة رقم13: الاجتهـــاد ومواقف العلماء منه.....61
-تعريف الاجتهاد.....61
- نشأة الاجتهاد.....63

- شروط المُجْتَهِد.....64
- مراتب المجتهدين.....64
المحاضرة رقم14: نظرية العامل.....66
- تمهيد.....66
-مفهوم نظرية العامل.....66
- شرح نظرية العامل.....67
- أهم الكتب التي ألفت في العوامل.....68
-أقسام العوامل.....69
- تطبيقات.....71

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان
كلية الآداب واللغات
المجلس العلمي

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

.2025/12/14

مستخرج من محضر اجتماع مكتب المجلس العلمي 23 .

وافق مكتب المجلس العلمي لكلية الآداب واللغات المنعقد بتاريخ 2025/12/14 على اعتماد الحامل البيداغوجي المقدم من الأستاذ(ة) : بورزامة عواد من قسم اللغة العربية بعنوان : "علم أصول النحو " موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس.

رئيس المجلس العلمي
د. بن شماعي محمد
رئيس المجلس العلمي
لكلية الآداب و اللغات